ملخص كتاب
تجديد الفكر الاقتصادي

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره

تأليف د. إبراهيم العيسوي

إصدار:معهد التخطيط القومي - نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2019

1- صيحات متجددة من أجل التغيير

لم يمض وقت طويل على نشأة علم الاقتصاد حتى توالى ظهور التحفظات على فرض أو أكثر من فروضه، وبروز الاعتراضات على بعض مقولاته ونظرياته. وكثيراً ما كان ظهور هذه التحفظات والاعتراضات يواكب ما يتعرض له الاقتصاد الرأسمالي من أزمات. وفي بعض الأحوال كانت تلك التحفظات والاعتراضات مدخلاً للتجديد في النظريات الاقتصادية بإدماج افتراضات أو مقولات أو نظريات معدلة في التيار الرئيسي لعلم الاقتصاد، مثلما حدث مع النظرية الكينزية وفرض التوقعات الرشيدة. ولكن هذه التجديدات لا تلبث أن تتعرض بدورها للنقد أو الرفض؛ فتتعدل أو تظهر لها بدائل، وهلم جرا. وفي أحوال أخرى بقيت بعض التحفظات والاعتراضات وما تولد عنها من مقاربات بديلة تعيش على ضفاف التيار الرئيسي أو على هوامشه دون أن تندمج فيه، وربما يتألف حول البعض منها فرع متخصص من فروع علم الاقتصاد كالاقتصاد المؤسسي أو الاقتصاد النسوي، بينما يبقى البعض الآخر محل اهتمام تاريخي من قبل دارسي تطور الفكر الاقتصادي. وثمة طائفة من التحفظات والاعتراضات الراديكالية أسفرت عن ظهور علم اقتصاد بديل منقطع الصلات بالتيار الرئيسي، كما هو الحال مع الاقتصاد الماركسي.

وفي كل الأحوال كان مصدر الاحتجاج والاعتراض حتى وقت قريب هو أهل العلم من الأساتذة والممارسين الاقتصاديين الذين قدموا أفكاراً مغايرة بدرجة أو بأخرى لأفكار التيار الرئيسي. ولما كانت أفكار هؤلاء لا تجد طريقها للنشر في المجلات العلمية للتيار الرئيسي ذات الطابع المحافظ عادةً، فقد راحوا ينشئون مجلات خاصة بهم ويؤسسون جمعيات ويعقدون مؤتمرات للتحاور حول الأفكار الجديدة. ولكن منذ مطلع الألفية الثالثة ومروراً بأزمة 2008 تغير الوضع بظهور طائفة جديدة من المحتجين والمعارضين للتيار الرئيسي، ألا وهم الطلاب الذين يتلقون مقررات في الاقتصاد في عدد من جامعات أوروبا وبريطانيا والولايات المتحدة، ولا يجدون فيها ما يساعدهم على فهم ما يجري في الاقتصادات الواقعية، ولا يرونها ذات نفع كبير لصناع السياسات خاصةً في أوقات الأزمات. وقد تعززت الحركات الاحتجاجية للطلاب بجهود نفر من الأساتذة والممارسين الذين صاروا يعرفون بالاقتصاديين الخوارج. وقد تولدت عن موجات التمرد على التيار الرئيسي قوة ضغط على الجامعات والحكومات من أجل تطوير علم الاقتصاد وتحديث برامج تدريسه. وتأسست جمعيات وشبكات ومؤتمرات ومجلات جديدة لطرح مقاربات جديدة للقضايا الاقتصادية والتحاور حولها،خاصةً تلك المقاربات التي تنتج عن التفاعل بين الاقتصاديين والمتخصصين في باقي العلوم الاجتماعية وبعض العلوم الطبيعية. كما أسفرت مساعي التجديد عن إعادة طرح بعض المقاربات غير التقليدية التي قدمت في الماضي، والتي لم تلق إلا التجاهل أو الإهمال من جانب رعاة التيار الرئيسي.

2- أبرز أوجه القصور في الفكر السائد وسر صموده

تمهيداً لعرض أبرز ما يوجه من انتقادات إلى الفكر الاقتصادي السائد، قدمنا تَذكِرةً بأساسيات هذا الفكر كما تعرضها الكتب الأكثر رواجاً في تدريس الاقتصاد. ومنها فكرة المقايضات (كالمقايضة بين الكفاءة والعدالة، والمقايضة بين البطالة والتضخم)، ومبدأ الرشادة القائمة على التحليل الحدي، ودور

الحوافز(الأسعار) والمنافسة في تشكيل السلوك الاقتصادي، وأفضلية حرية التجارة، والتفوق المفترض لآلية السوق كمنظم للنشاط الاقتصادي، ومن ثم النفور من تدخل الحكومات إلا في حالات استثنائية محدودة، وحتمية التوازن. كما عرضنا بعض الأسباب التي تساعد في تفسير قدرة النيوكلاسيكية على الصمود بالرغم مما يوجه إليها من سهام النقد. ومنها نزعة المحافظة ومقاومة التغيير، وعدم قدرة الناقدين على إحلال نظرية متكاملة الأركان يمكن أن تحل محل النظرية السائدة،والوظيفة الاجتماعية أو الأيديولوجية للفكر النيوكلاسيكي في الدفاع عن النظام الرأسمالي وعن القوى المهيمنة على مجرياته.

وقد توزعت الانتقادات الرئيسية للفكر الاقتصادي السائد على ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى تخص عدداً من الفروض الأساسية التي يقوم عليها هذا الفكر، والتي تنطوي على درجة عالية من تبسيط الواقع وتجريده. منها فرض الرشادة أو الإنسان الاقتصادي، وما يتصل به من افتراضات مثل فرض العلم الكامل، وفرض التفضيلات مسبقة التحديد، وفرض استقلالية سلوك الفرد وعدم تأثره بسلوك الغير. ومنها فرض التوقعات الرشيدة الذي يذهب إلى أن المتعاملين في الأسواق على علم كامل بالنموذج الصحيح للاقتصاد، وأنهم يفهمون جيداً كيف يعمل؛ ولذا فإنهم يستطيعون أن يتوقعوا النتائج المستقبلية لما يتخذونه من قرارات في أي وقت بقدر عال من الدقة. ومنها فرض السوق الكفء الكفيل بتصحيح انحرافاته عن التوازن أولاً بأول. وعادةً ما ترتكز النيوليبرالية على فرض التوقعات الرشيدة وفرض السوق الكفء في رفض تدخل الدولة في الاقتصاد- إذ لا لزوم له ولا جدوى منه من منظورها. وفي مقابل هذه الفروض المتشددة قدمت فروض أقرب إلى الواقع، لاسيما من جانب الخوارج. من أبرزها فرض الرشادة المقيدة وفرض ابتغاء الرضا- وكلاهما يقوم على فرض العلم غير التام وغير المتماثل. كما بينت البحوث التجريبية وجود دوافع اجتماعية أو أخلاقية لدى البشر تحد في بعض الأحوال من اندفاعهم وراء مصالحهم الذاتية، وأظهرت ميل الفرد للتأثر بسلوك غيره من الأفراد. كما دحضت دراسات متعددة فرض التوازن وفرض اليد الخفية، وذلك انطلاقاً من ملاحظة ميل الأسواق للابتعاد عن التوازن بفعل آليات مثل التغذية المرتدة الإيجابية، والعلية الدائرية والتراكمية.

وتشتمل المجموعة الثانية على أربع مقولات مثار نقد شديد. الأولى تذهب إلى أن النماذج المبسطة تقدر على التعامل مع الظواهر الاقتصادية المعقدة. والحق إن ما يميز الفكر السائد من إفراط في التبسيط والتجريد يتسبب في الكثير من أوجه قصوره، وفي عجزه سواء في التفسير أم في التنبؤ. ولذا فثمة حاجة لإفادة الاقتصاد من نظرية التعقد ومما يبنى عليها من نماذج. والثانية هي المقولة التي تزعم اتصاف علم الاقتصاد بالعلمية والموضعية وتنفي عنه التأثر بالقيم. وقد بين الفحص الدقيق للكثير من الفروض والنظريات الاقتصادية أنها تخفي تحيزات قيمية من نوع أو آخر، وأن الحقيقة المزدوجة بأن الاقتصاد نشاط إنساني وبأن علم الاقتصاد علم اجتماعي تجعل هذا العلم عرضة للتأثر بالميول السياسية والعقائدية وبالمصالح الطبقية، وتجعل نظرياته لا تقتصر على التفسير، بل تمتد إلى التبرير. و طبقاً للمقولة الثالثة فإن علم الاقتصاد محايد فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي ويتعامل مع الأسرة كوحدة خالية من الصراع. ولكن هذه المقولة مردود عليها بأن علم الاقتصاد محمل بالتحيزات الذكورية، ليس لأنه تأسس على أيدى رجال فحسب، بل ولأن الصفات التي تنسب لشخصيته الرئيسية(الإنسان الاقتصادي) كالعقلانية والتجرد من العواطف هي صفات تنسب في العادة للرجال. وفي مقابل فرض الأسرة المتناغمة الذي يتجاهل عدم التكافؤ في المراكز والقدرة التنافسية بين الذكور والإناث قدم الفرض الأكثر واقعية وهو فرض الصراع التعاوني داخل الأسرة. أما المقولة الرابعة فهي تمثل أحد مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي، ومفادها أن مستوى معيشة أي بلد رهن بما ينتجه من سلع وخدمات. وهي مقولة صحيحة جزئياً، وذلك لتضييقها مفهوم مستوى المعيشة، ومن ثم تضييقها نطاق سياسات الارتقاء به تضييقاً شديداً، من جهة، ولأنها تتجاهل أن مستوى معيشة غير قليل من الدول المتقدمة قد ارتبط بقدرتها على استغلال ونهب ثروات غيرها من الدول من خلال الاستعمار بصوره القديمة والحديثة، من جهة أخرى.

أما المجموعة الثالثة فقد تناولت الانتقادات التي توجه لثلاث من النظريات الاقتصادية الرئيسية. الأولى هي نظرية التوزيع. ويؤخذ على هذه النظرية التي تربط عائد كل عنصر من عناصر الإنتاج بإنتاجيته

الحدية مشكلات فنية متعددة، أبرزها صعوبة قياس الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج، ومشكلة تداخل حساب رأس المال ومعدل الربح. إذ يتطلب القياس النقدي لرأس المال معرفة مسبقة بالأسعار التوازنية، وهو ما يتطلب معرفة المعدل التوازني للربح، وهو ما لا يمكن معرفته إلا بعد قياس رأس المال. فقيمة رصيد رأس المال لا تتحدد بمعزل عن توزيع الدخل بين الأجور والأرباح. ولكن هذا التوزيع لا يتحدد عملياً إلا في سياق علاقات تتجاهلها النظرية النيوكلاسيكية، وهي علاقات القوة والنفوذ في المجتمع، وما يجرى من صراع اجتماعي بشأن اقتسام الدخل الكلي بين الطبقات.

والنظرية الثانية هي نظرية التجارة الدولية. إن الصيغة الشائعة لهذه النظرية والتي يطلق عليها نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج تقوم على مجموعة من الافتراضات التعسفية مثل افتراض ثبات عوامل الإنتاج كماً وكيفاً في جميع الدول واستغلالها بالكامل وعدم تنقلها بين الدول، وافتراض ثبات تكنولوجيا الإنتاج في كل الدول، وافتراض ثبات أذواق المستهلكين وسيادة المستهلك، وافتراض حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل كل دولة مع سريان المنافسة وغياب المخاطر واللايقين، وافتراض غياب أي دور للحكومات في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وافتراض توازن الموازين التجارية للدول وقدرة اقتصاداتها على التكيف بيسر مع التغيرات في الأسعار الدولية، وافتراض أن مكاسب أي دولة من التجارة الدولية تعود إلى مواطنيها دون غيرهم. وجلي أن هذه الشروط مجافية للواقع. ولذا لم يكن من الغريب أن يكون الفشل من نصيب استنتاجات وتنبؤات هذه النظرية،ومنها ميل أسعار عناصر الإنتاج وكذا أسعار المنتجات للتساوى في مختلف الدول.

وفيما يتعلق بالنظرية الثالثة وهي نظرية التنمية، يلاحظ أن النظرية السائدة تقوم على أفكار النيوليبرالية أو ما يعرف بتوافق واشنطون. ومن أبرز هذه الأفكار الثقة المفرطة في اقتصاد السوق الحركآلية لتخصيص الموارد وتشكيل مسار التنمية، واعتبار القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي ركيزة الاقتصاد والتنمية. وطالما أن الأساس هو القطاع الخاص وحرية السوق، فإن دور الحكومة يجب أن ينكمش– من خلال خصخصة المشروعات العامة وانسحاب الدولة من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، بل وتقليص دورها الاجتماعي لصالح فتح المجالات الاجتماعية أو توسيعها أمام القطاع الخاص – كما أن دور التخطيط يجب أن يتقلص. ومن الأفكار الأساسية لهذا التوجه تحرير التجارة الخارجية والاعتقاد بالقدرة التلقائية للنمو على تحسين توزيع الدخل. وتبين خبرات تطبيق النيوليبرالية/توافق واشنطون عجز السياسات المرتبطة بهذه النظرية عن انجاز تنمية حقيقية. كما تفتقر هذه النظرية إلى الاتساق مع الخبرات التنموية الناجحة للدول الصناعية القديمة والحديثة.

وفي سياق البحث عن أسباب صمود الفكر السائد بالرغم من كثرة ما وجه إليه من انتقادات، تبين أن هذا الصمود قد يعود إلى قوة الميل لمقاومة التغيير، وإلى جاذبية الفكر السائد من حيث ظهوره بمظهر قريب من مظهر العلوم الطبيعية، وإلى العائد المادي والمعنوي الذي يتحصل عليه من يتبنون هذا الفكر ويوظفونه لخدمة مصالح الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، وذلك فضلاً على أن المقاربات البديلة لم تسفر عن نموذج فكري جديد اونظرية كبرى يمكن أن تنسخ البنية النظرية النيوكلاسيكية وتحل محلها.

3- مقاربات تجديد الفكر الاقتصادي

أسفرت الانتقادات التي وجهت لعلم الاقتصاد عن تبلور مقاربات متنوعة لفهم الظواهر الاقتصادية، وبالتالي لإرشاد صناع السياسات ومتخذي القرارات الاقتصادية. وفي الواقع أن هذه المقاربات ليست كلها مقاربات حديثة تماماً، بل أن بعضها قديم أو بالأحرى له جذور قديمة كالمقاربات المرتبطة بمنهجية الاقتصاد السياسي، سواء في صورها الليبرالية أم في صورها الماركسية، والمقاربة التطورية أو الاقتصاد التطوري. ولكن بعض المقاربات البديلة حديثة نسبياً، حيث يعود معظمها إلى النصف الثاني من القرن العشرين مثل الاقتصاد السلوكي، والاقتصاد التجريبي، والاقتصاد العصبي، واقتصاد التعقد، والمقاربة الفيزيائية للاقتصاد. وقد توزعت المقاربات المعروضة في هذا الكتاب على خمس مجموعات، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى

وهي تشتمل على ست مقاربات، وهي: المقاربات التاريخية والتطورية والمؤسسية والاجتماعية والماركسية والأخلاقية.

من أبرز سمات المقاربة التاريخية سمتان. الأولى هي تبني المنهج الاستقرائي كأداة للتوصل إلى القوانين الاقتصادية. والثانية هي العناية بالنظرة الكلية الشمولية والهيكلية للاقتصاد بما يمكن من التوصل إلى فهم دقيق لتطوره. ومن أبرز مقولات هذه المقاربة مقولة النسبية التاريخية للقوانين والسياسات الاقتصادية، ومقولة مرحلية النظم الاقتصادية وقابليتها للتطور، ومقولة التدمير الخلاق كمدخل للتغيير،ومقولة ضرورة حماية الصناعة من المنافسة الأجنبية في المراحل الأولى للتنمية. وثمة فريق من أنصار المقاربة التاريخية يدعو إلى تنظيم الاقتصاد وفق ثلاثة مبادئ، وهي: المصالح الخاصة للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع والنوازع الخيرة- وهو ما يربط المقاربة التاريخية بكل من المقاربتين الأخلاقية والاجتماعية. وقد شكلت المقاربة التاريخية منطلقاً للنظر إلى علم الاقتصاد كمجال معرفي واسع تندمج فيه المعارف الاقتصادية مع المعارف الاجتماعية(الاقتصاد الاجتماعي). كما أنها شكلت صيحة مهمة لتدارك تهميش التاريخ في تدريس الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالمقاربة التطورية (الاقتصاد التطوري) فإنها تنظر إلى النظم الاقتصادية على أنها تخضع لمبادئ التطور الداروينية. وفي الحقيقة أن المقاربة التطورية ليست بعيدة عن مقاربة التعقد، حيث ينظر الاثنان للاقتصاد على أنه نظام معقد قابل للتكيف. وتدعو المقاربة التطورية لتوسيع نطاق علم الاقتصاد بحيث لا ينحصر في مسألة تخصيص الموارد المحدودة على الاستخدامات المتعددة، بل ليشمل أيضاً البحث في تطور الهيكل المؤسسي للاقتصاد وما يترتب عليه من تغيرات في السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات. وهاهنا صلة قربى قوية بين المقاربة التطورية والمقاربة المؤسسية. ومن أبرز ما ركزت عليه المقاربة التطورية عملية التدمير الخلاق ودور المنظم في الابتكار وتجديد أساليب الإنتاج والتنظيم والإدارة. وهذا النوع من التحليل هو ما قاد مفكر غير ماركسي كبير مثل شومبيتر للتنبؤ بفناء الرأسمالية والتحول إلى الاشتراكية. ويلاحظ أن ثمة دراسات حديثة قد استندت إلى المقاربة التطورية في بلورة نظرية جديدة لسلوك المستهلك ولسلوك المنشأة، وكذلك في التأسيس للعلاقة بين الاقتصاد والمعرفة(اقتصاد المعرفة).

وقد ظهرت المقاربة المؤسسية في النصف الأول من القرن العشرين كرد فعل لتجاهل النيوكلاسيكية للطبيعة الاجتماعية للسلوك الاقتصادي، ولكيفية إنجاز المعاملات في الواقع. وكان من رأي المؤسسيين أن الإجابة النيوكلاسيكية بأن السوق يتكفل بكل شيئ هي إجابة غير مقنعة. ولذا فإنهم اعتبروا أن القضية المركزية لعلم الاقتصاد هي فهم الهيكل المؤسسي الذي تدور فيه التفاعلات الاقتصادية بين الأفراد، والإحاطه بما يشتمل عليه من قواعد حاكمة(مؤسسات) للسلوك الاقتصادي، وفهم ديناميكيات تطور المؤسسات - لاحظ الارتباط بالمقاربة التطورية. كما أنهم اعتقدوا أن التناول العلمي الصحيح لهذه القضية يتطلب تحليلاً تكاملياً يشمل القيم والتكنولوجيا وهياكل الحوكمة العامة والخاصة. ولذا فإن المقاربة المؤسسية تنطوي على دمج علم الاقتصاد مع القانون وعلوم الإدارة والسياسة والاجتماع. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين ظهر تيار مؤسسي جديد يقوم على الجمع بين صيغة جديدة لكل من المؤسسية والنيوكلاسيكية. فتمسك المؤسسيين الجدد اقترن بالابتعاد عن المؤسسية القديمة التي بالغت في دور المؤسسات دون تقديم نظرية لتفسير نشوء المؤسسات وبقائها وتطورها. وتمسكهم بالنيوكلاسيكية اقترن بالابتعاد عن النيوكلاسيكية التقليدية التي غلبت الفرد على المؤسسات في تفسيرها للسلوك الاقتصادي واختزلت كل شيئ في دور كل من الرشادة التامة واسعار السوق. ولذا فقد عنيت المؤسسية الجديدة بظواهر ومتغيرات لم تكن تدرج في النظريات النيوكلاسيكية كالثقة وحقوق الملكية والسلوك الانتهازي وكلفة المعاملات وتأثير علاقات القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي في إنجاز المعاملات. وبالرغم من المساهمات المهمة للمقاربة المؤسسية، إلا أن هناك

الكثير الذي لم يزل مجهولاً بشأن المؤسسات وحوكمتها، وأن دوران هذه المقاربة في فلك الرأسمالية يصيبها بتحيزات (فيما يتعلق بأشكال ملكية وسائل الإنتاج مثلاً) قد تكون غير مواتية من المنظور التنموي.

تمخضت المقاربة الاجتماعية عن مجالين معرفيين. أولهما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي أو علم الاجتماع الاقتصادي. وهو يوسع نطاق علم الاقتصاد بحيث لا يغطي الظواهر الاقتصادية وحدها، بل يغطي أيضاً الظواهر غير الاقتصادية التي تؤثر في الاقتصاد، وكذلك الظواهر غير الاقتصادية التي تتأثر بالظواهر الاقتصادية. وقد أولى هذا المجال لعدد من المفاهيم والقضايا التي يتجاهلها الاقتصاد النيوكلاسيكي مثل مفهوم الفائض الاقتصادي ودوره في تطور النظام الرأسمالي، ومفهوم انفصال الاقتصاد عن المجتمع وهيمنته على المؤسسات السياسية والاقتصادية، والدور التاريخي للدولة التنموية وأهميتها المعاصرة للخروج من التخلف، وفكرة تزايد الطلب الاجتماعي على الحماية من الضغوط الاجتماعية والاتجاهات التدميرية للرأسمالية- وبخاصة في حقبة العولمة. والمجال الثاني هو مجال الاجتصاد الذي يركز على فكرة المزاج الاجتماعي، أي الحالة الذهنية المشتركة الناتجة عن التفاعلات الاجتماعية بين الناس والتي قد تتميز بالإيجابية أو السلبية، وما ينسب له من دور حاسم في تحديد التصرفات والأحداث الاقتصادية والتنبؤ بها. وربما يكون مجال الاجتصاد قد بالغ في أثر المتغيرات الاجتماعية عموماً وأثر المزاج الاجتماعي خصوصاً في الاقتصاد، كما يعاب عليه أسلوب قياس المزاج الاجتماعي. وفي الغالب أن كفة الاقتصاد الاجتماعي ترجح كفة الاجتصاد من منظور التأسيس العلمي والانفتاح على مقاربات أخرى متعددة، وكذلك من خلال احلال مفهوم الإنسان الاقتصادي الاجتماعي محل المفهوم النيوكلاسيكي للإنسان الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالمقاربة الماركسية فإنها من المقاربات التي تواجه عادةً بالرفض والمقاطعة من جانب القائمين على تصميم برامج الدراسات الاقتصادية في الجامعات الغربية وجامعات الجنوب، وإن كان قد يتم تناولها على سبيل الاستثناء في المقررات الاختيارية غالباً لتاريخ الفكر الاقتصادي. ومن أبرز سمات هذه المقاربة أنها مقاربة كلية جامعة يندمج فيها الاقتصاد بالاجتماع والتاريخ والفلسفة والسياسة بغرض التوصل إلى تفسير تطور النظم الاقتصادية الاجتماعية عموماً، وفهم تطور النظام الرأسمالي وأسلوب عمله خصوصاً. وتؤكد المقاربة الماركسية على الأبعاد التاريخية والتطورية للمجتمعات، وعلى أهمية النظر للعلاقات الاقتصادية التي تنشأ في سياق الإنتاج على أنها علاقات اجتماعية بالأساس تقوم بين الناس الذين يتوزعون على طبقات اجتماعية. ولذا يعتبر التحليل المادي التاريخي (المادية التاريخية) والتحليل الطبقي والصراع الطبقي من المرتكزات الأساسية للمقاربة الماركسية. وبفضل هذه المرتكزات وغيرها كان للماركسية قصب السبق في تناول ظواهر طال إغفالها من جانب الفكر الاقتصادي السائد كظاهرة الابتكار التكنولوجي ودوره في تطور قوى الإنتاج، وميل الرأسمالية للاحتكار في الإنتاج والتركز في توزيع الدخل والثروة، والطابع العولمي للرأسمالية وإتصاله بالاستعمار وهيمنة الشمال الرأسمالي على الجنوب – ومن ثم دوره في تخلف الأخير وتبعيته. وبالرغم مما قد يكون لدى المنصفين من الاقتصاديين غير الماركسيين من تحفظات أو اعتراضات على بعض جوانب التحليل الماركسي واستنتاجاته، إلا أنهم يرون أن له مساهمات قيمة لا يجوز إهمالها في أي مسعى جاد لفهم كيف تعمل الرأسمالية وإلى أين تتجه. ومن أبرز هذه المساهمات شمول التحليل لمختلف مكونات النظام الاجتماعي والعلاقات بينها(وهو ما صار يطلق عليه التحليل المنظومي)، والتحليل الطبقي القائم على فكرة التناقضات والصراع ومن ثم التطور، والكشف المبكر عن الكثير من الآثار الاجتماعية السلبية للنظام الرأسمالي وعن دورها في تحديد مستقبله، وبيان الارتباط الوثيق للفكر الاقتصادي السائد بمصالح الطبقة المهيمنة.

وسادس مقاربات المجموعة الأولي هي المقاربة الأخلاقية . وهي مقاربة ذات جذور تاريخية عميقة، ارتبطت بردود الفعل الغاضبة على نوازع الجشع والتكالب على جمع الثروة، وعلى انعدام العدالة وتفشي المظالم في نظم اجتماعية شتى على العموم، وفي النظام الرأسمالي على الخصوص. وثمة توجهات متعددة داخل المقاربة الأخلاقية. أولها لا يرى مثالب أخلاقية في الرأسمالية، بل يرى أن الأسواق أخلاقية بالفعل، وأن ثمة أساساً بيولوجياً وعصبياً يدفع الناس للتصرف على نحو أخلاقي (هرمون الأوكسي توسين). كما أن السياسات العامة تساعد على السير في هذا الاتجاه. وثمة توجه آخر يري أن الأسواق لا يمكن أن تعمل في الواقع ما لم تستند إلى أساس أخلاقي، وأن الأسواق ذاتها يمكن أن تسهم في بناء هذا الأساس. ولذا فإن انحرافات السلوك الفعلي عن السلوك الأخلاقي قد لا تكون كبيرة ويسهل تصويبها باستدعاء الواعز الديني والمثل العليا وحث الأفراد والشركت على أن تتحلي تصرفاتهم الاقتصادية بالمسئولية الاجتماعية. ولكن مزاعم هذين التوجهين تصطدم مع حقائق الرأسمالية ومع ما تتعرض له من أزمات اقتصادية وفضائح مالية تكشف عن نزعات لا أخلاقية قوية في مجمل السلوك الاقتصادي. وإذا كان هذان التوجهان ينطلقان من قبول مبدئي للرأسمالية، فثمة اتجاهان آخران لا يقران بأخلاقية السلوك الاقتصادي في الرأسمالية، ويدعوان لإحلال نظام بديل كالاشتراكية الأخلاقية أو ما يعرف بالطريق الثالث، أو نظام وسطي للجمع بين محاسن الرأسمالية والاشتراكية ولتجنب مساوئهما مثلما ظهر في الدعوة إلى الاقتصاد الغاندي. ولكن التطبيق العملي للسياسات الاقتصادية لم ينتصر لهذه الدعوات الأخلاقية. والواقع إن إدماج الأخلاق في الاقتصاد يثير مشاكل عويصة حتى إذا أمكن الفصل في علم الاقتصاد بين شق تفسيري أو موضوعي وبين شق استهدافي أو أخلاقي يتعلق بالسياسات. إذ يظل الشق الأخير بحاجة إلى نظرية في الأخلاق، بينما تتعدد النظريات الأخلاقية وليس من اليسير اختيار واحدة منها تحظى بالقبول العام في مجتمعات طبقية بالأساس.

المجموعة الثانية

تشتمل هذه المجموعة على أربع مقاربات، وهي: المقاربات التجريبية والسلوكية والنفسية والعصبية.

تقوم المقاربة التجريبية على مراقبة سلوك الأفراد في سياق تجارب معملية محكمة. وقد تستهدف التجارب غرضاً أو أكثر من الأغراض التالية: اختبار نظرية ما ـ التمييز بين النظريات البديلة من حيث القوة- البحث في أسباب فشل نظرية ما ـ الإفادة من معلومات التجربة في صياغة نظرية جديدة- مقارنة البيئات أو المؤسسات التي تقع فيها الظاهرة موضع البحث ـ تقييم الافتراضات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمساعدة في تحسين تصميم المؤسسات. وقد ركزت غالبية التجارب في أول الأمر على قضايا الاقتصاد الجزئي، لاسيما نظرية السعر واختبار فرض الرشادة في صنع القرار على المستوى الفردي، وبخاصة في ظروف التعرض للمخاطر واللايقين. ولكنها توسعت فيما بعد لتشمل بعض قضايا الاقتصاد الكلي. وقد أسفرت المقاربة التجريبية عن بلورة بعض المسلمات والافتراضات المختلفة عن المسلمات والفروض التقليدية، لاسيما المسلمة الخاصة بامتلاك الأفراد لتفضيلات دقيقة ومعروفة لهم مسبقاً، والمسلمة الخاصة بالاتساق المنطقي للتفضيلات ، والمسلمة الخاصة بتعظيم المصلحة الذاتية. ومن أبرز نتائج الاقتصاد التجريبي التشكيك في فرض الرشادة التقليدى، وتقديم الفرض البديل بأن قدرة الناس على عقلنة الأمور ضعيفة، وأنهم يتصرفون عادةً وفق الحدس والسليقة. كما أظهرت البحوث التجريبية في مجال السلع العامة أن الأفراد لا يلجأون دائما للسلوك الانتهازي (كالركوب المجاني) وأنهم قد يتعاونون في إنتاج السلع العامة؛ وهو ما فُسر بالتفضيلات الاجتماعية كالإيثار وكراهة التفاوت. وثمة انتقادات متعددة للمقاربة التجريبية، منها صعوبة تعميم ما تتوصل إليه التجارب من نتائج، فضلاً على صعوبة التسليم بدقة بعض هذه النتائج أصلاً. فلو أن الميل للإيثار وكراهة التفاوت في التوزيع سمات عامة لسلوك الأفراد ما

كان للفوارق في توزيع الدخول والثروات أن تصل إلى الحدود الخطيرة التي نلحظها اليوم داخل معظم دول العالم وفيما بينها. ومنها أن الظروف الاصطناعية التي يجد الفرد نفسه مطالباً فيها باتخاذ قرار ما قد تبتعد كثيراً عن ظروف العالم الواقعي بكل ما فيه من ضغوط اقتصادية ومحددات اجتماعية ومؤثرات ثقافية. ومنها أن الفرد قد لا يتاح له اتخاذ القرار في التجربة سوى مرة واحدة، مما يستبعد فرص التعلم واكتساب الخبرة التي تتاح مع تكرار اتخاذ القرار في الحياة العملية. ومنها أن كثيراً من التجارب يكون المشتركون فيها كمتخذي قرارات طلاباً جامعيين، أي أنهم أفراد يحوزون على مستوى تعليمي فوق المتوسط، بينما تتخذ القرارات الاقتصادية في الواقع من جانب أفراد ذوى مستويات تعليمية شديدة التباين، بل ومن جانب قطاع واسع من غير المتعلمين. ولكن هذه الانتقادات يجب ألا تؤول على أنها دعوة للإقلاع عن أسلوب التجارب في الاقتصاد، وإنما يجب فهمها على أنها دعوة للمزيد من التحسين في تصميم التجارب والمزيد من التدقيق في استنتاج نتائج قابلة للتعميم منها.

وتركزالمقاربة النفسية (علم النفس الاقتصادي) على فهم مسألتين: العوامل النفسية التي تحدد السلوك الاقتصادي للأفراد (كالدوافع والمدركات والتعلم والمعتقدات المسبقة والنزعات النفسية كالتفاؤل والتشاؤم والميل لمحاكاة الآخرين)، والآثار النفسية للأحداث أو التصرفات الاقتصادية. وقد بينت المقاربة النفسية أن الناس لا يجرون حسابات دقيقة تحيط بكل جوانب الموضوع وبكل النتائج التي قد تترتب على قراراتهم، وذلك لأن مثل هذه الحسابات فوق طاقة البشر الذهنية . كما أن تفضيلات الأفراد متغيرة ومعلوماتهم ناقصة. وعموماً فإن التجارب تبين أن الفرد يتصرف بشكل مختلف من حالة إلى أخرى، ليس فقط لاختلاف الدافع أو العائد المتوقع ، ولكن لأنه قد يستخدم قواعد مختلفة للتصرف في الحالات المختلفة. وقد قدم علم النفس الاقتصادي دعماً كبيراً لفرض "الرشادة المقيدة" التي تراعي محدودية قدرة العقل البشري على معالجة البيانات، وبخاصة عندما يتضخم حجمها. واستنتج من ذلك أن المستهلك لا يسعى لتعظيم المنفعة أو الكسب، وإنما يبتغي الرضا، وأن الهدف الأساسي للمنشأة ليس تعظيم الربح وإنما تحقيق وحجم مبيعات معين وهامش ربح مرض. وتؤكد التجارب النفسية ميل أغلب الناس لتجنب الخسائر خاصة عندما يتصرفون في ظروف التعرض للمخاطر أو غياب اليقين ، وأن من أسباب الفشل في توقع الأزمات المالية هو عدم إدراك أن الشائع في أجزاء كثيرة من سوق المال هو اللا يقين، لا المخاطر. وحتى في أحوال التعرض للمخاطر أكدت بحوث علم النفس الاقتصادي ما ظهر أيضاً من المقاربة الفيزيائية للاقتصاد من أن التوزيع الفعلي للمخاطر مغاير للتوزيع الطبيعي المعتاد افتراضه في النظرية النيوكلاسيكية ، حيث يمتلك ما يطلق عليه "الذيل السميك".

ومن الموضوعات المثيرة التي قدمها رواد المقاربة النفسية موضوع النوازع أو العرائز الحيوانية، وموضوع الهوية. وقد كان كان اللورد كينز من أوائل من نبهوا إلى أهمية الموضوع الأول، ولكن أكرلوف وشيللر قد وسعا مفهوم النوازع الحيوانية ليشمل إلى جانب الشعور بالثقة فيما بين الأفراد الإحساس بالعدالة في المعاملات الاقتصادية، والميل للفساد والتصرفات الضارة اجتماعياً وسوء النوايا، والقصص والروايات التي يتداولها الناس، ووهم النقود، ومن ثم فقد وسعوا من دورها في تشكيل الظواهر الاقتصادية. ولا شك في أن إغفال النظرية الاقتصادية للعوامل النفسية عموماً ولما يطلق عليه الغرائز أو النوازع الحيوانية خصوصاً هو أمر غير مقبول. ولكن اعتبار هذه العوامل المحرك الرئيسي للاقتصاد والسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية والمفسر لقضايا معقدة كالبطالة والأجوروالادخاروأسواق المال والعقارات ينطوي على مبالغة غير مقبولة. وعموماً فإن ثمة حاجة للمزيد من التدقيق في مفهوم النوازع الحيوانية وفي مصادرها وفي طريقة قياسها، وكذلك في أسلوب دمجها في التحليل الاقتصادي على نحو يتيح الجمع بينها وبين الدوافع الاقتصادية بنسب مختلفة في الظروف المختلفة التي تواجه متخذي القرارات. أما موضوع الهوية الذي طرحه أكرلوف وكرانتون فهو يدور حول دوافع السلوك الاقتصادي المتصلة بشعورنا أو فهمنا أو وعينا بمن نحن ومن نكون، وبوجه خاص إلام ننتمي وأي ثقافة نعتنق وأي قيم نتمسك بها. وهي بذلك تشكل مفهوم الشخص لذاته ولعلاقته بالآخرين. وترتبط بالهوية معايير، أي قيم أو مستويات مستهدفه توجه التصرفات ويحكم على

التصرفات العملية بالقياس عليها. ويقال أنه عندما تدرج الهوية الاجتماعية للفرد في دالة المنفعة يمكن تفسير ظواهر متعددة لا يستطيع النموذج التقليدي تفسيرها، كظواهر تقسيم العمل والتمييز ضد الإناث في مواطن الشغل والفقر والاستبعاد الاقتصادي، وكذلك تفسير السلوك الذي يبدو مناقضاً للمصلحة الذاتية أو السلوك الذي ينطوي على أخطار جسيمة للفرد. ومن استنتاجات بحوث اقتصاديات الهوية أن أثر الهوية وما يرتبط بها من معايير في السلوك الاقتصادي قد يفوق أثر الحوافز النقدية، وأن عامل الهوية قد يشكل حياتنا الاقتصادية أكثر من أي عامل آخر. وهاهنا مبالغة لا تقل في ضخامتها عن مبالغة أكرلوف وشيللر بشأن دور النوازع الحيوانية في الاقتصاد. وهذه المبالغة يجب ألا تدفعنا إلى تجاهل دورالهوية الاجتماعية- وكذلك دور الهوية الشخصية التي لم تحظ باهتمامهما- في تحديد السلوك الاقتصادي للناس. فلا شك في أن هذا الدور مهم، ولكن يتعين الحذر من اختزال محددات السلوك الاقتصادي في معايير الهوية.

ننتقل الآن إلى المقاربة السلوكية للظواهر الاقتصادية التي تسعى لنمذجة السلوك الاقتصادي كما يتجلى في الواقع، وتستخدم العوامل الاجتماعية والإدراكية والعاطفية في فهم القرارات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات وصناع السياسات العامة، وكذلك في فهم تأثير هذه القرارات على أسعار السوق وعوائد الأسهم، وعلى تخصيص الموارد بوجه عام . وتتوصل المقاربة السلوكية إلى نماذج للسلوك مبنية على بعض الأفكار المستمدة من علم النفس والنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، حتى وإن عدلت في بعض افتراضات أو نتائج تلك النظرية، مثلاً بإحلال الرشادة المقيدة محل الرشادة التامة. وتعتمد المقاربة السلوكية على المسوح ودراسات الحالة وتحليل بيانات العينات والسلاسل الزمنية، كما قد تلجأ لأسلوب التجارب. ومن أبرز النظريات السلوكية نظرية أفق الاختيار التي طورها كانيمان وتفيرسكي التي ركزت على ميل الناس لتجنب أو كراهة الخسارة وعلى تفسير أسبابه، وأظهرت أهمية سياق أو ظروف اتخاذ القرار في تشكيل السلوك الاقتصادي للأفراد، وكذلك أهمية الصياغة الخاصة بالقرار. وقد أظهرت تطبيقات المقاربة السلوكية ميل الافراد لاتخاذ قراراتهم بناءً على معلومات غير مكتملة وحسابات تقريبية، وبينت أن للعادة تأثير مهم في التصرفات، كما سلوك الفرد يتأثر بسلوك الآخرين. وقد انتقل بعض رواد الاقتصاد من مرحلة تفسير السلوك إلى مرحلة اقتراح إجراءات لتصحيح السلوك. وفي مقدمة هؤلاء ريتشارد ثالر ورفيقه ك. سن شتاين. وقد وجهت للاقتصاد السلوكي انتقادات مناظرة لما يوجه إلى الاقتصاد التجريبي، وذلك فيما يتعلق بتصميم التجارب وقابلية نتائجها للتعميم. كما عاب عليها بعض النقاد التركيز على سلوك الأفراد وعدم الاعتداد بما يكمن وراءه من مشاعر وأحاسيس وغرائز. ومع ذلك فلا يمكن إنكار مساهمة المقاربة السلوكية في التوصل إلى نتائج أكثر واقعية مما يقدمه الفكر السائد. كما أنه يمكن توقع المزيد منها في هذا الاتجاه إذا ما نجحت في التعامل مع ما يوجه لها من انتقادات.

وأحدث مقاربات المجموعة الثانية هى المقاربة العصبية التي تعنى بدراسة صنع القرارات عن طريق المزج بين ثلاثة علوم، وهي: علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأعصاب. وقد ركزت هذه المقاربة على فهم المسارات والحسابات العصبية التي تؤدي إلى سلوك معين أو صنع قرار ما. وهكذا فإن الاقتصاد العصبي يبحث عند مستوى مادي في كيفية توصل المخ إلى قرار أو اختيار ما عن طريق دراسة هندسة الحسابات فيه. وقد بينت بحوث الاقتصاد العصبي أن نظام صنع القرار في المخ هو نظام مزدوج، بمعنى أنه يتألف من جزأين. الجزء الأول يختص بنظام التقييم ، وهو يتكون من مناطق في قشـــرة المخ الأمامية(وهو الجزء المختص بالتحكم في النبضات /الومضات العصبية وفي الاتجاهات العدوانية)، وفي العقد القاعدية الموجودة في قاعدة المخ الأمامي (وهي مختصـــة بوظائف متعددة كالتحكم في الحركات الإرادية والتعلم والســـلوك الروتيني أو العادات). أما الجزء الثاني فإنه يختص بنظام الاختيار، وهو يتألف من مجموعة من الدوائر العصـبية التي تتلقى مخرجات الجزء الأول (التقديرات أو التقييمات) وتحدد أو تقرر الاختيار بناءً عليها. ثم تقوم بتمرير هذا القرار إلى ما يطلق عليه قسم المحرك للتنفيذ. ويقول الاقتصـاديون العصـبيون أنهم يعنون ببعض المسـائل التي يعتبرها علم الاقتصـاد خارج نطاقه باعتبارها عوامل داخلية تحرك السلوك. ولكن فهم هذه العوامل ـ كالثقة مثلاً- مهم في نظرهم للتوصل إلى السلوك التوازني والتنبؤ بما يقرره الناس . فالناس تدفع الضـرائب للحكومة ليس بمقتضـي التشـريع والخوف من العقوبة عند مخالفته فحسـب، بل وبناء على

الثقة في الحكومة المتضمنة في العقد الاجتماعي بينها وبين المواطنين. والثقة من الأمور التي يمكن اخضاعها لدراسات وتجارب الاقتصاد العصبي. وقد تبين أن لهرمون الأوكسي توسين دوراً مهماً في تفسير ميل الأفراد للثقة بالآخرين أو نفورهم منهم، وأنه يمكن تعديل سلوك الأفراد بالتحكم في مستوى هذا الهرمون.

وقد تعرض الاقتصاد العصبي لانتقادات متعددة، أبرزها أن العبرة بالسلوك المشاهد وليس بكيفية توصل المخ إلى قرار ما، وأن هناك مآخذ متعددة على تصميم التجارب العصبية وعلى حجية ما يستخرج منها من نتائج وعلى ما يستخدم في هذا الشأن من تحليلات إحصائية نادراً ما يكشف عن تفاصيلها. وهذه الانتقادات ليست مستغربة على مجال معرفي حديث النشأة مثل الاقتصاد العصبي. بل إن هذه الانتقادات قد تحفز على تطويره وعلى نجاحه في الكشف عما وراء القرارات الاقتصادية من أسرار في الطبيعة البشرية ذات شأن في اتخاذ هذه القرارات.

المجموعة الثالثة

تشتمل هذه المجموعة على مقاربتين رئيسيتين: المقاربة المعلوماتية ومقاربة النظم المعقدة.ويتفرع عن كل من هاتين المقاربتين عدد من المقاربات الفرعية التي نلقي الضوء على أبرز خصائصها فيما يلي.

تعالج المقاربة المعلوماتية قضايا نقص المعلومات، وعدم التكافؤ في حيازتها، وقضية كلفة المعلومات. وكان مقال "سوق الليمون" لجورج أكرلوف من المقالات الرائدة في بيان ما لعدم تماثل معلومات كل من المشترين والبائعين من آثار على أداء السوق تناقض المقولة النيوكلاسيكية بشأن كفاءة الأسواق. وقد خص جوزيف استجلتز ظاهرة نقص المعلومات وعدم تماثلها لدى المتعاملين في الأسواق باهتمام كبير. وبين أن هذه الظاهرة شائعة في كثير من الأسواق على خلاف الانطباع الذي يتولد من الاقتصاد النيوكلاسيكي، وأشار إلى وسائل متنوعة تتبعها الشركات للتغلب على عدم كمال المعلومات واقترح المزيد منها. كما أعاد صياغة نظرية المنشأة من منظور المعلومات بالارتكاز على نظرية للتمويل وأخرى لحوكمة الشركات وثالثة لهيكلة المنشآت من ناحية المركزية واللامركزية. وشدد استجلتز على أهمية عدم اختزال المعلومات في الأسعار كما تفعل النيوكلاسيكية، وأن للمعلومات أبعاداً كثيرة بخلاف ندرتها. كما نبه إلى دور مهم يجب أن تضطلع به الحكومات في توفير المعلومات من أجل تحسين أداء الأسواق.

ومن المساهمات المهمة في المقاربة المعلوماتية مساهمة مايكل اسبنس المعروفة بالتأشير أو التأشير والفرز. ويقصد بالتأشيرأي نشاط أو تصرف من طرف في علاقة ما يكون الغرض منه التأثير في إدراك الطرف الآخر في العلاقة، ومن ثم التأثير في قراره أو سلوكه. وتتمثل فائدة الإشارة في تضييق فجوة المعلومات الناتجة عن عدم تماثل المعلومات لدى طرفي العلاقة. وتسعى أدبيات التأشير والفرز لبناء نماذج دقيقة واستكشاف حالة التوازن وبيان مواصفاتها، وذلك باستخدام نظرية الألعاب، والتعرف على أثر التأشير على أداء السوق وعلى تخصيص الفرد لموارده، والقياس الكمي لأثر التأشير، وبيان ما يترتب على التأشير من نتائج بالنسبة للسياسات مثل السياسات المتعلقة بتنقلية العمالة وكفاءة التعليم والبرامج التدريبية.

وأخيراً نشير إلى أحدث المقاربات المعلوماتية وهي مقاربة المعرفة الناقصة التي صاغها فردمان وجولدبرج ، وذلك انطلاقاً من رفضهما لكل من فرض التوقعات الرشيدة والنظرية السلوكية في أسواق الأصول المالية لتجاهلهما أمرين:أن التصرفات الاقتصادية تجري عادةً في ظروف نقص المعلومات عن الحاضر والمستقبل، أي في ظروف اللايقين، وأهمية ما يمتلكه الناس من قدرة على الابتكار والإبداع، وكذلك أهمية التغيرات الاحتماعية والسياسية التي يصعب التنبؤ بها وهذا ما يفسر في رأيهما فشل هذه النماذج في التنبؤ بحركة الأسواق. وفي رأيهما أنه يجب على الاقتصاديين الكف عن السعي للحصول على تنبؤات دقيقة ، ويتوجب عليهم الاكتفاء ببناء نماذج رياضية مرنة ومفتوحة لتوليد ما يعتقدان أنه النوع الممكن من التنبؤات ، ألا وهي التنبؤات الكيفية بالتغيرات الاقتصادية. وقد قدمت مقاربة المعرفة الناقصة

سنداً قوياً لرفض مقولات أصحاب فرض التوقعات الرشيدة وفرض السوق الكفء بشأن عدم جدوى التدخل الحكومي في أسواق الأصول المالية . فالتدخل الحكومي ضروري من منظور هذه المقاربة للحد من التقلبات العنيفة في الأسعار في هذه الأسواق. كما قدمت هذه المقاربة إرشادات مهمة لعمل أجهزة مراقبة وضبط الأسواق المالية- مثلاً عن طريق وضع شروط خاصة برؤوس الأموال أو بالملاءة المالية، أو وضع قيود على هوامش الربح. غير أن مقاربة المعرفة الناقصة لم تصل بعد إلى مرحلة متقدمة من النضج. فقد طبقت على سوق بعينها وهي سوق العملات وتقلبات أسعار الصرف فيها. وإذا كانت قد استطاعت أن تلقي أضواء مهمة على خصائص مهمة للسجل التاريخي لتقلبات أسعار الصرف، فإن قابليتها للتطبيق في أسواق أخرى لم تثبت بعد.

وإدراكا لتعقد الظواهر الاقتصادية وعجز النماذج النيوكلاسيكية عن التعبير الدقيق عنها، بذلت محاولات متعددة للاستفادة من علم التعقد في صياغة نماذج اقتصادية أكثر اقتراباً من الواقع. ومن أبرز سمات مقاربة النظم المعقدة التي تجعلها مغايرة بشكل جذري للمقاربة الشائعة في الفكر الاقتصادي السائد: التفاعل بين أفراد غير متجانسين ذوي تفضيلات غير معلومة مسبقاً ويتخذون قراراتهم بناء على معلومات ناقصة، والتغذية المرتدة الموجبة أو الميل للتواؤم مع الغير، وغياب متحكم عام ضابط لحركة الأسواق أو النظام الاقتصادي، ولا خطية العلاقات الاقتصادية، وسطوة الماضي، وتراتبية التنظيم وتداخل علاقاته، وانبثاق الاقتصاد الكلي من الاقتصاد الجزئي بصورة عضوية، وتطورية النظم ولا توازنها. وعادة ما يحتاج حل النظم المعقدة إلى أساليب المحاكاة الكمبيوترية.

وثمة مقاربات متعددة للنظم المعقدة. أولها مقاربة نظرية الفوضى التي تسعى لاكتشاف النظام الكامن فيما يبدو أنه فوضى. وتختص نظرية الفوضى بالنظر في النظم الديناميكية غير الخطية التي تتسم بخاصية شدة الحساسية للشروط الابتدائية أو للمعطيات الأولية. وهذه الحساسية الشديدة للتغيرات الطفيفة في الأوضاع الأولية للنظام تجعل التنبؤ الممكن الوثوق فيه بحالة النظام في المستقبل هو التنبؤ لأجل قصير نسبياً. وتحتاج نمذجة الظواهر التي تتصف بخاصية الفوضى إلى استخدام رياضيات أعقد من تلك الشائع استخدامها في علم الاقتصاد التقليدي (رياضيات التفاضل والتكامل)، حيث يزداد الاعتماد على المعادلات التفاضلية غير الخطية، وحيث يستعان بالمحاكاة الكمبيوترية في إجراء عدد ضخم من الحسابات لتغيير الشروط الابتدائية تغييراً طفيفاً في كل مرة ومراقبة النتائج. وتطبيق نظرية الفوضى في الاقتصاد ليس بالأمر اليسير. إذ تعترضه عقبات شتى أمكن التعامل مع بعضها بابتداع أساليب واختبارات جديدة. ولكن بعض العقبات صعب تذليلها كتلك الناتجة عن قلة البيانات المتاحة (صغر حجم العينة)، لاسيما فيما يتعلق بالسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية- وذلك على خلاف البيانات الخاصة بأسواق المال التي تتوفر بأحجام كبيرة والتي هيأت مجالاً خصباً لتطبيق نظرية الفوضى. ويضاف إلى ذلك صعوبة التحقق من وجود حركة فوضوية في السلاسل الزمنية الاقتصادية- وهو أمر ضروري لتطبيق نماذج الفوضى.

وثاني مقاربات النظم المعقدة تلك المقاربة التي تقوم على نظرية الكارثة التي تختص بدراسة التغير النوعي الذي يحدث فجأة في سلوك النظام نتيجة تغير طفيف في معلماته أي في خصائصه. وغرض النظرية هو بيان كيف تنشأ التغيرات الكيفية من تغيرات كمية بسيطة أو بطيئة. وقد طبقت نماذج الكارثة على أسواق المال، وعلى حالات الاحتكار، وعلى الدورات الاقتصادية، وعلى المضاربات في سعر الصرف، وعلى انهيار النظام الاشتراكي. وعموماً فإن النمذجة وفق نظرية الكارثة هي عملية صعبة. كما أن التنبؤ بالظواهر التي تخضع لديناميكيات الكارثة أصعب كثيراً من التنبؤ بالظواهر التي تخضع لتغيرات منتظمة بشكل سلس. وتشير تقييمات استخدام نظرية الكارثة في الاقتصاد إلى أن الحماس لهذه النظرية من جانب بعض الاقتصاديين كان شديداً جداً في سبعينيات القرن الماضي، ولكنه تراجع بشدة فيما بعد، إما لإساءة استخدام النظرية بتطبيقها تعسفياً على حالات غير مناسبة، وإما بسبب الصعوبات الرياضية في تطبيقها،

حيث يتطلب التطبيق مستوىً عالياً من الرياضيات مع إحاطة كافية بنظريتي التفرع والتفرد، وإما لتبين أن النظرية ليست ذات قيمة كبيرة كأداة تحليلية، وأنها في أحسن الأحوال أداة استرشادية أو استكشافية لدراسة مشكلات لا تتوافر معلومات كافية عن الديناميكيات المولدة لها. غير أن هذا لا يعني أن نظرية الكارثة عديمة القيمة في المجال الاقتصادي. إذ أنها يمكن أن تكون ذات فائدة ولو كأداة مساعدة في صياغة بعض الافتراضات الجديرة بالاختبار، أو في التمهيد لنوع أو آخر من النمذجة عن طريق ما تقدمه من وصف لظواهر معقدة.

وثمة مقاربة ثالثة للنظم المعقدة تعرف بالمقاربة الفيزيائية للاقتصاد. ولهذه المقاربة صيغتان. الأولي هي الفيزياء الاقتصادية التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين لدراسة الأسواق المالية التي تتصف بدرجة عالية من اللايقين وتتعرض لتقلبات يصعب التنبؤ بها، وذلك باستخدام منهجيات الفيزياء الاحصائية والنماذج الديناميكية غير الخطية. وقد أسفرت هذه الدراسات عن ظهور مجال معرفي جديد، وهو مجال التمويل الإحصائي. وبالرغم من الحداثة النسبية للفيزياء الاقتصادية، فإنها قد شهدت من التطورات ما يمكن من التمييز بين مرحلة أولي وهي الفيزياء الاقتصادية الكلاسيكية، ومرحلة ثانية وهي الفيزياء الاقتصادية الحديثة. والفرق بين هاتين المرحلتين يعود إلى أنه في المرحلة الأولي هيمنت الرياضيات على سياق الربط بين الفيزياء والاقتصاد، بينما كان السياق أرحب كثيراً في المرحلة الثانية حيث اشتمل على معارف مستمدة من الاقتصاد والاجتماع ومن التطور الكبير في مجال النظم المعقدة – إلي جانب الرياضيات بالطبع. وبينما ركزت تطبيقات الفيزياء الاقتصادية الكلاسيكية على موضوعات القيمة والتقلبات والدورات الاقتصادية والنمو الاقتصادي باستخدام أساليب الميكانيكا العقلانية وعلم الطاقة، فإن تطبيقات الفيزياء الاقتصادية الحديثة قد ركزت على الديناميكيات غير الخطية للسلاسل الزمنية، وعلى التوزيعات الملتوية كتوزيعات الدخل والثروة، وعلى التفاعلات الاجتماعية بين فاعلين غير متجانسين، وعلى دراسة الهيكل الشبكي المميز لكثير من البيانات الاقتصادية.

أما الصيغة الثانية للمقاربة الفيزيائية فهي المقاربة الحرارية (الاقتصاد الحراري أو الاقتصاد الفيزيائي الحيوي أو الاقتصاد الحيوي). وهذه المقاربة تقوم على استخدام قوانين الديناميكا الحرارية لفهم الظواهر الاقتصادية. وكان من الطبيعي أن يحدث تقارب بين المقاربة الحرارية وكل من المقاربة الحيوية والمقاربة الإيكولوجية نظراً لأن الهم المشترك لهذه المقاربات هو الإحساس المتزايد بالمخاطر التي تهدد الكوكب جراء الاستنفاد المتسارع للطاقات والموارد غير المتجددة الناتج عن النمو الاقتصادي المدفوع بالاستهلاك المفرط- لاسيما في الشطر الغني من العالم. وما يميز الاقتصاد الحراري هو تركيزه على الدور المحوري للطاقة في النظام الاقتصادي، ومن ثم عنايته بدور قوانين الديناميكا الحرارية في عمل هذا النظام. فهذه القوانين تصف خواص انتقال الحرارة وإنتاج الشُغل، وتسعى للتعرف على الطاقة المتاحة للاستخدام في أي نظام فيزيائي، وكذلك الطاقة التي يفقدها النظام في شكل حرارة عندما يتعرض لأي عملية، ومن ثم تصبح طاقة غير متاحة للاستخدام، أي غير متاحة لإنتاج شغل- ويطلق عليها "انتروبيا". والمسألة المهمة هنا هي أن الزيادة في الإنتروبيا ذات اتجاه واحد، أي أنها غير قابلة للانعكاس أو الرجوع. فعندما يحرق البنزين نحصل على ثاني أكسيد الكربون وماء وحرارة وضغط- وهي جميعاً مواد عالية الإنتروبيا. غير أننا لا نستطيع إعادة تركيب هذه المواد مرة أخرى لكي تصبح بنزيناً- وهو مادة ذات انتروبيا أقل. وهذا بالطبع قيد على ما نستطيع فعله في الحياة. بعبارة أخرى فإن تحولات الطاقة لا تتم بكفاءة 100%، حيث يُفقَدُ أو "يتبدد"جزء من الطاقة الابتدائية في صورة حرارة.

وفي نمذجة النظام الإنتاجي على غرار نظم الديناميكا الحرارية، يوصف هذا النظام بأنه نظام مبدد للطاقة. ومن النتائج الجوهرية للاقتصاد الحراري أن استخدام الوقود الأحفوري المحدود الحجم هو طريق

ذو اتجاه واحد، حيث لا يمكن إعادة تجميع منتجات المحروقات وتحويلها إلى نفط مرة أخرى. ولما كان مخزون الوقود الأحفوري آخذ في النفاد، ولما كان إحلال مصادر طاقة متجددة محله يستغرق وقتاً غير قصير، فمن الضروري التحرك مبكراً واستخدام مصادر الطاقة الحالية في بناء الجيل التالي من الطاقة، وعدم الركون إلى الاعتقاد النيوكلاسيكي بأن آلية السوق سوف تحل المشكلة دونما حاجة لتدخل الحكومات. ومن النتائج المهمة أيضاً أن إغفال الطاقة كعامل من عوامل الإنتاج في تقدير دوال الإنتاج، وما يترتب على ذلك من تجاهل مفعول القانون الثاني للديناميكا الحرارية، وكذلك مساواة مرونة إنتاج كل عامل بنصيبه النسبي في تكلفة الإنتاج قد أدى إلى تقديرات مضللة لمرونات الإنتاج ومن ثم للقدرة الإنتاجية للعوامل. وفيما يتعلق بنمذجة بعض الظواهر الاقتصادية كالأسعار والنقود وتوازن السوق على غرار نماذج الديناميكا الحرارية، يلاحظ أنها تقوم أساساً على التماثل الشكلي(أي التشابه في الشكل) بين بعض المعادلات المستخدمة في الاقتصاد والمعادلات الخاصة بالديناميكا الحرارية. وهذا الاستناد إلى الشكل كان مصدراً لكثير من اللبس حول دور الديناميكا الحرارية في الاقتصاد، ويبدو أنه لم يسفر عن نتائج اقتصادية ذات وزن يعتد به في التنبؤ أو في صنع السياسات.

وفي ختام هذا الإيجاز لمقاربات النظم المعقدة نذكر مقاربة اللاتوازن التي تصدت لما يعرف بالتسليم القبلي أو المسبق بفكرة التوازن في النظرية النيوكلاسيكية. ولهذه المقاربة ارتباطات قوية بمقاربات أخرى سبق تناولها كالمقاربة المؤسسية والمقاربة التطورية ومقاربة الديناميكا الحرارية. وأحد مداخل فهم اللاتوازن هو النظر إلى النظم الاقتصادية على أنها أقرب إلى الكائنات الحية التي تخضع للتغير والتطور باستمرار. ومن ثم فعندما يتعرض الاقتصاد لاستثارة ما ، فإنه يملك القدرة ليس فقط على الدوران حول وضع ثابت (الوضع التوازني)، وإنما على القفز إلى وضع مختلف كلية ، وأنه قد لا يستقر طويلاً عند هذا الوضع. ومن أهم مقاربات اللاتوازن تلك المقاربةالتي انطلقت من مبدأ العلية الدائرية والتراكمية. وهي مقاربة ذات أهمية كبيرة لنظريات ومقاربات النمو والتنمية. ومن أبرز مرتكزات مبدأ العلية الدائرية والتراكمية ظاهرة العائد المتزايد للسعة أو للحجم الكبير، وظاهرة التغذية المرتدة الموجبة- وهما من الظواهر التي جرى تنحيتهما من جانب الاقتصاديين النيوكلاسيكيين، وذلك لما يترتب على إدماجهما في النماذج النيوكلاسيكية من صعوبات جمة في إثبات وجود التوازن سواء على مستوى المنشأة أم على مستوى الصناعة أم على المستوى الكلي (نموذج التوازن العام).

ويلاحظ أنه بعد طول تجاهل من جانب الفكر الاقتصادي السائد للعائد المتزايد للسعة، بدأ إدراجه خلال العقود القليلة الماضية في بعض النماذج التي حافظت على الإطار النيوكلاسيكي. وكانت البداية بالعمل الرائد لديكست واستجلتز في مجال التنظيم الصناعي الذي أدخل العائد المتزايد للسعة في إطار للتوازن العام. وقد كان هذا العمل منطلقاً لأعمال أخرى أدمجت تزايد عائد السعة فيما وضعته من نماذج، مثل نظرية النمو الداخلي، و نظرية التجارة الاستراتيجية، والجغرافيا الاقتصادية الجديدة.وبالرغم من أن هذه المعالجات تشكل تقدماً ملحوظاً من جانب أصحاب الفكر السائد، إلا أنها لم تنج من النقد، وذلك لأن انحصارها في الإطار الضيق للفروض النيوكلاسيكية لا يسمح بمجال كاف لظهوركل ما يترتب على العائد المتزايد للسعة وغيرها من العناصر التي تقوم عليها العلية الدائرية والتراكمية من نتائج.

والظاهر أن الاقتراب من السلوك الاقتصادي الواقعي بما ينطوي عليه من تعقيدات أغفلها الفكر النيوكلاسيكي هو أمر محمود بلا شك. غير أنه يبدو أننا ما زلنا في بدايات الطريق إلى مثل هذا الاقتراب. ولم يزل أمام علم الاقتصاد شوط طويل يتعين قطعه من أجل التوصل إلى تعامل فعال مع تعقيدات السلوك الاقتصادي الفعلي.

المجموعة الرابعة

تشتمل هذه المجموعة على مقاربتين تستهدفان توسيع منظور علم الاقتصاد وهما المقاربة النسوية ومقاربة السعادة. ويلي ذلك عرض عدد من المقاربات التي سارت في الاتجاه ذاته بمحاولة بناء علم اقتصاد متكامل مع مجالات معرفية شتى.

تنطلق المقاربة النسوية (مقاربة الاقتصاد النسوي) من نقد إهمال الفكر الاقتصادي السائد أو تهميشه لبعد النوع الاجتماعي، وكذلك نقد نوعية التعامل مع هذا البعد من جانب من قلة من النيوكلاسيكيين الذين خصوه ببعض الاهتمام. وتسعى هذه المقاربة لبناء علم اقتصاد جديد يستوعب بعد النوع الاجتماعي في نظرياته وتحليلاته ومقاييسه للنشاط الاقتصادي. وقد تجسدت المقاربة النسوية في عشرة مبادئ تتفق مع ما أوردناه من انتقادات للنيوكلاسيكية في الجزء الأول من الكتاب فيما عدا التشديد على ضرورة مراعاة الحساب الاقتصادي للنشاط الاقتصادي والعمل غير المأجور في نطاق الأسرة. وهذه من القضايا التي يحتدم الجدل بشأنها بسبب صعوبة التقييم النقدي لهذه الأنشطة وتباين التقديرات مع تعدد طرق التقييم، من جهة، وبسبب ما ينطوي عليه القياس النقدي لأعمال الزوجات والأمهات من التسليم بالتوجه الرأسمالي لتسليع كل شيئ، وكذلك تجاهل الجانب الفطري والعاطفي والإنساني لهذه الأعمال، من جهة أخرى.وعمهما يكن من أمر فإن قياس المساهمة الاقتصادية للعمل غير المأجور للنساء ليس هو العامل الحاسم في تعزيز مكانتهم الاجتماعية.

وتتصل مقاربة السعادة بقضية اختيار المعيار أو المعايير المناسبة للحكم على نتائج السياسات الاقتصادية، بل وللحكم على مختلف السياسات العامة. وأساس هذه المقاربة هو عدم الرضا عن استخدام الناتج القومي الإجمالي ومشتقاته معياراً لتقييم أداء السياسات الاقتصادية وللحكم على أثرها في حياة الناس. وقد ظهرت هذه المقاربة استجابة للدعوة التي أطلقها ملك بوتان في 1972 لإحلال مقياس السعادة القومية الإجمالية(س.ق.إ.) GNH محل مقياس الناتج القومي الإجمالي (ن.ق.إ). وقد بدأت عملية قياسه في هذه المملكة الصغيرة في 2008 وينطلق س.ق.أ.من مفهوم متعدد الأبعاد للسعادة، ومن مفهوم كلي شامل للتقدم واستدامة التنمية. ولذا فهو يقاس بمؤشرات ذاتية وموضوعية متعددة تستهدف الإحاطة بالقضايا الأربع التالية: الحوكمة الجيدة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والحفاظ على الهوية الثقافية، وصيانة البيئة. وتتوزع هذه القضايا على تسعة مجالات يجري قياسها بدلالة 33 مؤشراً. وفي يوليو 2011 أصدرت الأمم المتحدة قراراً يدعو الدول الأعضاء لاعتبار السعادة هدفاً للسياسات العامة، ولقياس سعادة شعوبها، ولاستخدام مقياس السعادة في توجيه السياسات العامة. كما دعت إلى ارتكاز السياسات الوطنية على مفاهيم العيش الطيب والسعادة، وإلى تضمين هذه السياسات في أهداف ما بعد 2015 للتنمية المستدامة، وقررت الاحتفال باليوم العالمي للسعادة في 20 مارس من كل عام. ومنذ 2012 تصدر شبكة حلول التنمية المستدامة تقريراً عن السعادة في العالم. ويمكن النظر إلى هذا التقرير على أنه يتكامل مع تقرير التنمية البشرية، حيث يعتمد الأول على التقييم الذاتي للحياة،بينما يعتمد الثاني على التقييم وفق مؤشرات موضوعية. وبالرغم من الاهتمام المتزايد بالسعادة كمقياس للتقدم الاجتماعي، فثمة تحفظات كثيرة بشأنه. وعموماً لم يكن مقياس س.ق.إ أول ولا آخر محاولة لتجاوز قصور ن.ق.إ. في قياس التقدم أو طيب العيش أو التنمية. فقد سبقته محاولات كثيرة، كما استمرت المحاولات بعد ظهوره، لاسيما في أعقاب أزمة 2008 حيث اقترح- مثلاً- مقياس متعدد الأبعاد يقوم على مؤشرات موضوعية وأخرى ذاتية ضمن ما عرف بتقرير ساركوزي.

وتعتبر المقاربة التكاملية (الاقتصاد التكاملي) من أبرز محاولات توسيع منظور علم الاقتصاد وتوسيع نطاقه من خلال المزاوجة بينه وبين مجالات معرفية ركزت على جوانب شتى للطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية. ولهذه المقاربة سوابق تاريخية متعددة تقوم على رفض النظرة التجزيئية للعلوم الاجتماعية التي تضع حدوداً فاصلة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والثقافة والفلسفة وغيرها من المعارف، وتدعو إلى تبني منظور شمولي تاريخي جامع لهذه الحقول المعرفية. وقد توالت المحاولات منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين من أجل بناء علم اقتصاد تكاملي. ومن هذه المحاولات ما انطلق من النظرية التكاملية للفيلسوف الأمريكي كِنْ وِلْبَرْ ومنها ما تأسس على تقسيم رباعي للحكمة أو المعرفة الاقتصادية.

لقد تواصلت جهود ولبر في بلورة النظرية التكاملية وتطبيقها على امتداد ما يزيد على ثلاثة عقود، طبق فيها نظريته على مجالات معرفية متعددة كالأنثربولوجيا الثقافية والفلسفة وعلم اجتماع الأديان والفيزياء والرعاية الصحية. كما اسفر تطبيقها من جانب آخرين عن ظهور مجالات معرفية جديدة مثل الفن التكاملي وعلم النفس التكاملي والإيكولوجيا التكاملية وعلم السياسة التكاملي وعلم الاقتصاد التكاملي. والمقصود بالتكاملية وفقاً لولبر هو النظر إلى أي شيء (كائن حي أو غير حي أو مفهوم..الخ) على أنه كيان قائم بذاته، وأنه في الوقت نفسه جزء من كل أكبر، وان هذا الكل هو الآخر كيان قائم بذاته وهو في الوقت نفس جزء من كل أكبر، وهلم جرا. كما يقصد بها الشمول لوجهات نظر مختلفة تنتمي إلى حقول معرفية متعددة، والاعتماد على أكبر عدد ممكن من المناظير والمنهجيات، والربط والدمج بينها في إطار متماسك يطلق عليه "نموذج أكوال" AQAL .

وأساس هذا النموذج هو ما يمكن تسميته "رباعية ولبر" التي تنتج عن المقابلة أو المزاوجة بين أوجه أو مظاهر مختلفة للحقيقة أو الوجود، وتحديداً المقابلة بين ما هو فردي وما هو جمعي، وبين ما هو داخلي أو باطني وما هو خارجي من هذه الأوجه أو المظاهر، والمزاوجة بينها. إن كل ربع في نموذج أكوال- وما يتضمنه من منهجية أو منهجيات- يوفر وجهة نظر أو نموذجاً فكرياً بسمح برؤية جزء من الحقيقة أو الواقع . وهذه الوجهات للنظر ليست متعارضة بالضرورة، بل إنها متكاملة ويمكن أن يثري بعضها بعضاً. وعندما يتم توظيفها سوياً فإنها تقدم تفسيراً أشمل وأكمل للحقيقة أو الواقع. ولذا يقرر ولبر أن الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه البشرية هو التركيز الشديد على الجانب الأيمن من رباعيته، أي النظر إلى الأمور من حيث الوظائف والسلوك وغير ذلك من المظاهر الخارجية القابلة للقياس، وإهمال أو تهميش الجانب الأيسر من الرباعية الذي يتصل بالأبعاد الداخلية أو الباطنية وما يندرج فيها من مشاعر وقيم وقدرات إدراكية وثقافة ونظرات كلية إلى الوجود وما وراء الطبيعة. وبالرغم من هذا التعدد في المناظير والمنهجيات، ثمة نقد لادعاء ولبر بأن نظريته هي "نظرية كل شئ" بأنه ادعاء لا أساس له، وذلك بالنظر إلى ضعف استيعاب النظرية للعلوم الطبيعية ، لاسيما الفيزياء والأحياء.

وانطلاقاً من نظرية ولبر التكاملية ظهرت محاولتان لتقديم علم اقتصاد تكاملي. الأولي هي محاولة أرنسبرجر التى يطلق عليها "علم اقتصاد الطيف الكامل" الذي يعنى باستخراج كل ما تنطوي عليه رباعية ولبر بجانبيها الأيمن والأيسر، وبما تحتويه من مناظير ومنهجيات متعددة، وبما تتضمنه من خطوط ومستويات للتطور- وهو ما يشكل مرحلة أكثر تقدماً من علم اقتصاد الخوارج بالرغم من أن منجزاته تؤهله لأن يمثل حالة خاصة- جزئية ومبتورة على حد تعبير أرنسبرجر- من علم الاقتصاد التكاملي. ولا تقف تكاملية علم الاقتصاد عند استخدام نموذج أكوال، بل إن الأمر يقتضي توظيف نماذج إضافية كنماذج الاقتصاد ما بعد النيوكلاسيكي(اقتصاد الخوارج)، وذلك كي يتبين للفاعلين الاقتصاديين ليس فقط كيف يعمل الاقتصاد، ولكن ليتضح لهم أيضاً مدى ابتعاد الاقتصاد القائم عن إطلاق ما يكمن فيهم من طاقات يمكن أن توصلهم إلى مستوى أعلى للاقتصاد، ومن ثم إلى مستوى أرقي للحياة. والظاهر من مساهمة أرنسبرج أنه قدم إطاراً فلسفياً ومنهجياً لعلم اقتصاد تكاملي، إلا أن مهمة بناء علم الاقتصاد التكاملي نفسه ، وبخاصة صياغة ما يمكن أن يشتمل عليه من نظريات اقتصادية تكاملية، ما زالت مهمة تنتظر الإنجاز.

أما المحاولة الثانية فهي تلك التي قدمها بومان باسم "الاقتصاد السياسي التكاملي". فقد استند إلى نموذج ولبر لبيان نقاط التركيز لدى أصحاب الأيديولوجيات الاقتصادية الرئيسية الذين قسمهم إلى محافظين (وهم أنصار اقتصاد السوق الحر)، وليبراليين (وهم الإصلاحيون المحبذون لمعالجة عيوب السوق بالتدخلات الحكومية)، وراديكاليين(وهم الرافضون للرأسمالية والداعون للاشتراكية)، ولتوكيد أن كل فريق منهم لا يرى سوى جزء من الحقيقة أو الواقع الاقتصادي القائم، وأن هذا الاجتزاء يصيب الجدل الاقتصادي بالاستقطاب والعقم. واستخدم بومان نموذج ولبر أيضاً في إعادة صياغة نموذج سولو للنمو الاقتصادي بتقسيم رأس المال إلى أربعة أنواع. فهناك رأس المال المتمثل في الوعي (ومكانه الربع الداخلي-

الفردي/الربع الأعلى الأيسر)، ورأس المال السلوكي (ومكانه الربع الخارجي- الفردي/الربع الأعلى الأيسر). وهذان النوعان من رأس المال يشكلان رأس المال البشري، أى قوة العمل بمعناها المعتاد مضافاً إليه مستوى وعي العامل وإدراكه وقدراته ومهاراته ومستوى تدريبه وصحته وقدرته على التصرف السليم. وهناك رأس المال الثقافي (ومكانه الربع الداخلي- الجماعي/ الربع الأدنى الأيسر)، ورأس المال الاجتماعي – وهو مفهوم مختلف عن المفهوم الشائع لرأس المال الاجتماعي، والمقصود به حقاً هو رأس المال المادي (ومكانه الربع الخارجي- الجماعي/ الربع الأدنى الأيمن). وطبقاً لهذا النموذج فإن الاقتصادات تنجح وتنمو باطراد إذا كان هناك تراكم في هذه الأنواع الأربعة من رأس المال، وإذا كان الاقتصاد بعمل بقطاع عام (أي حكومي) وقطاع خاص يتمتعان بالسلامة. وحينئذ لا نكون أمام نظام رأسمالي، وإنما أمام ما يطلق عليه بومان رأسمالية عريضة. والظاهر من هذه المحاولة انه قد غلب عليها الولع بالتصنيف وإعادة التصنيف وابتكار مصطلحات جديدة، وهو ما قد يثير شيئاً غير قليل من الالتباس، ويشير إلى أن الوصول إلى علم اقتصاد تكاملي لم يزل هدفاً عزيز المنال.

وثمة محاولة أخرى لبناء علم اقتصاد تكاملي قدمها ليسم وشيفر انطلاقاً من نموذجهما للعوالم الأربعة. وأساس هذا النموذج جغرافي وثقافي، يستمد مادته من الثقافات المتنوعة- القديمة والحديثة- في مختلف مناطق العالم، ويقوم على افتراض أن الحكمة أو المعرفة الاقتصادية تتوزع على أربع مناطق أو مسارات متكاملة ولا يجوز استبعاد أي منها. وهذه المسارات هي: مسارالعقلانية الشمالي الذي يركز على العقل والعلم والتكنولوجيا، ويتجسد في نمط اقتصادي- اجتماعي يتمحور حول القطاع العام، ومسارالبرجماتية الغربي الذي يركز على التمويل والإدارة والمبادرات الخاصة، ويتجسد في الاقتصاد القائم على القطاع الخاص الذي يعلى من ثقافة التقدم المادي والتوسع الكمي، والمسار الكلياتي الشرقي الذي يركز على التجدد والسيرورة وعلى الثقافة والروحانيات والوعي، ويتجسد في نمط الاقتصاد التنموي المتمحور حول القطاع المدني، والمسار الإنساني الجنوبي الذي يركز على الطبيعة والمجتمعات المحلية، ويتجسد في اقتصاد الاكتفاء الذاتي الذي يتمحور حول القطاع البيئي. والتكامل معناه الجمع بين المسارات الأربعة حيث لا يغني أي مسار منها عن بقية المسارات، ومعناه البناء على "تعددية ثقافات الحكمة الاقتصادية" التي يمكن أن تؤدي إلى "تعددية تكاملية للعوالم الاقتصادية" تحل محل ما يعتبر ليسم وشيفر- ويعتبره أرنسبرجر أيضاً- نهجاً عقيماً لليبرالية الاقتصادية الجديدة الذي لا يرى من عناصر الحكمة الاقتصادية سوى النمو والكفاءة. ولبيان الثراء الثقافي غير المستغل بدرجة كافية في العوالم المختلفة يعرض ليسم وشيفر عدداً من النماذج العملية لمشروعات مختلفة تجسد فكرة الاقتصاد التكاملي، وتظهر أن ثمة إمكانات حقيقية لتطبيقه على أرض الواقع بالاعتماد على الأصول الثقافية للمجتمع الذي ينفذ فيه المشروع مع الجمع بينها وبين عناصر من ثقافات العوالم الأخرى. ومن هذه المشروعات بنك جرامين (بنك الفقراء) في بنجلاديش، ومجموعة موندراجون التعاونية في أسبانيا، ومشروع سيكم للتنمية المتكاملة في مصر. ومما يسترعي الانتباه أن ليسم وشيفر قد انتقلا مباشرة من الإطار التكاملي الفلسفي الذي اقترحاه إلى تطبيقات للتنمية التكاملية، وذلك دون أن يقدما أي نظريات بديلة للنظريات الاقتصادية المعروفة.

ويبدو من عرضنا للمساهمات الرامية إلى بناء علم اقتصاد تكاملي أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في صياغة هذه المساهمات، إلا أنها لم تنجح بعد في صياغة علم اقتصاد بديل وأنها أقرب إلى محاولة وضع أحجار أساس لمثل هذا العلم البديل. وإلى أن يحدث ذلك – إن كان قابلاً للحدوث- ربما يكمن الأمل في تقدم علم الاقتصاد على الجمع بين مقاربات مختلفة وعلى الاستفادة من أكثر من نظرية، وعلى التأثير المتبادل بين بعض النظريات.

المجموعة الخامسة

في مقابل الادعاء النيوليبرالي بأن اقتصاد السوق الحر المفتوح والمندمج في النظام الرأسمالي العالمي صار هو الخيار الوحيد الواجب أن تتبناه الدول النامية الساعية لإنجاز تنمية مستدامه، بل وسائر دول العالم ، تتضمن هذه المجموعة عدداً من المقاربات التنموية التي يتبين منها أن هناك بدائل متعددة للمقاربة النيوليبرالية. وثمة دلائل متعددة على أن مقولة "لا بديل" هي في الحقيقة مقولة أيديولوجية وليست مقولة علمية. وتتراوح البدائل الممكنة بين مقاربات لتجديد الرأسمالية، ومقاربات متمردة على النموذج الغربي للتقدم، ومقاربات تنطوي على تجديد مفهوم التنمية. وكما هو الشأن مع ماسبق عرضه من مقاربات لتجديد الفكر الاقتصادي، فإن المقاربات التنموية البديلة تتضمن مقاربات سبق طرحها أو ممارستها في وقت سابق ولكنها توارت لسبب أو لآخر، بالإضافة إلى مقاربات نتجت عن اجتهادات حديثة نسبياً. ويرجع استدعاء مقاربات قديمة إلى أن الكثير من الأسباب التي استدعت ظهورها لم تزل قائمة في الحاضر، مثل التخلف والفقر واللامساواة والبطالة والتبعية. كما أن هذه المقاربات لم تسنح فرصة لتطبيقها أصلاً، أو ربما تكون محاولات تطبيقها قد أجهضت مبكراً لسبب أو لآخر. ويلاحظ أن بعض المقاربات قد طرحت أصلاً لمواجهة مشكلات اعترضت التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الرأسمالية المتقدمة أو للدول المندرجة فيما كان يعرف بالكتلة الاشتراكية، ولكنها لم تلبث أن شكلت قوة جذب لا بأس بها لبعض المثقفين والسياسيين في الدول النامية، فراحوا يدعون لتبنيها كحل لمشكلات التخلف.

وتتوزع المقاربات الرامية لتجديد الرأسمالية على مجموعتين. الأولى هى مجموعة البدائل التي استهدفت الموازنة الاجتماعية لقوى السوق والتي تعود أصولها إلى فلسفة الديمقراطية الاجتماعية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، وإن كانت لم تجد طريقها للتطبيق إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وتضم هذه البدائل نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ونموذج الديمقراطية الاجتماعية ونموذج دولة الرعاية الاجتماعية ونموذج الطريق الثالث الجديد. وبعدما كانت هذه النماذج تقدم كبديل لتحقيق الاشتراكية بالطريق البرلماني أو الديمقراطي، فإن أهدافها تواضعت وصارت مقصورة على تخفيف الآثار الاجتماعية السيئة الناتجة عن انفلات قوى السوق وتوحش الرأسمالية، والحد من التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل والثروة،وذلك دون المساس بالركائز الأساسية للنظام الرأسمالي. وسرعان ما تراجعت تطبيقات نماذج الموازنة الاجتماعية للسوق في الدول المتقدمة- لاسيما منذ سبعينيات القرن العشرين- كرد فعل لضغوط القوى اليمينية وبخاصة مع انحسار موجة الانتعاش الاقتصادي ودخول النظام الرأسمالي في طور ركود قلص الموارد المتاحة لتمويل الخدمات والمزايا الاجتماعية، ومع الضعف المتزايد للنقابات العمالية، ثم مع ضغوط العولمة وما وما صاحبها من سياسات لتقليل الأعباء الضريبية على الرأسماليين وتخفيف الضوابط على عمل السوق بدعوى التمكن من الصمود في المنافسة الضارية في الأسواق الدولية. وهكذا أظهرت تداعيات الأحداث أن النماذج المنتسبة للديمقراطية الاجتماعية لا تقدم حلاً مستداماً لا للأزمات الاقتصادية ولا للمثالب الاجتماعية للرأسمالية، وذلك لأن هذه النماذج لم تعالج العيوب الهيكلية للنظام الرأسمالي، وإنما اكتفت بالتعامل مع نتائجها. وقد امتدت موجة التراجع إلى الدول النامية التي سعت لتطبيق إجراءات الديمقراطية الاجتماعية سواء في إطار رأسمالي متخلف أم في إطار عملية "تحول اشتراكي"، وذلك نظراً لضعف قواعدها الإنتاجية ولتعرضها للضغوط الخارجية ، فضلاً على وهن الإدارة وتفشي الفساد.

وتشتمل المجموعة الثانية من مقاربات تجديد الرأسمالية على ثلاثة بدائل لتوافق واشنطون، وهي: نموذج ما بعد توافق واشنطون، والنموذج المستلهم من خبرات الدول الصناعية القديمة والدول حديثة التصنيع، والنموذج الصيني/ توافق بيجين.

المقصود بنموذج "ما بعد توافق واشنطون" هو بروز توافق عام على أن توافق واشنطون قد فشل في تقديم استراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية في بلدان الجنوب، وعلى أن ثمة حاجة إلى توافق جديد يخلف توافق واشنطون. ويرجع فشل هذا التوافق إلى عيوب جوهرية فيه، أبرزها أنه يختزل الأهداف في النمو والكفاءة، متجاهلاً أهدافاً أخرى كالعدالة والاستدامة وتحسين نوعية الحياة التي يمكن أن يكون لتجاهلها

تأثير سلبي على النمو والكفاءة. كما أنه يتسم بضيق نطاق الوسائل والأدوات والسياسات، وبالاستناد إلى بعض الافتراضات الخاطئة للنموذج النيوكلاسيكي كافتراض قدرة الأسواق على تحقيق الكفاءة، ومن ثم التهوين كثيراً من الدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به الحكومات، بل وافتراض أن الحكومات فاسدة وفاشلة بالضرورة. ومن أبرز ملامح نموذج ما بعد توافق واشنطون توسيع نطاق الأهداف بحيث تتجاوز النمو إلى تحسين مستويات المعيشة ومراعاة استدامة التنمية وعدالتها، وتوسيع نطاق الوسائل لتشمل سياسات أخرى إلى جانب سياسات مواجهة التضخم وعجز الموازنة، وبخاصة سياسات إصلاح الأسواق المالية، والسياسات الرامية لتحقيق المساواة والديمقراطية وحماية البيئة، وإدراك أهمية الدور التنوي للحكومة، ونبذ فكرة النموذج الصالح للجميع، ومن ثم مراعاة الظروف والخصائص المختلفة لمختلف الدول عند رسم سياسات التنمية. وإذا تركنا جانباً النوايا الطيبة لنموذج ما بعد توافق واشنطون، فإنه لم يختلف جوهرياً في تطبيقه من جانب البنك والصندوق عن نموذج توافق واشنطون. إذ أنه ظل محتفظاً بأساسيات النيوليبرالية، ومن ثم فإنه يعجز - مثل توافق واشنطون- عن الوفاء بتطلعات البلدان النامية إلى تنمية سريعة وعادلة ومستدامة.

وفيما يتعلق بالنموذج المستلهم من الخبرات القديمة والحديثة للتصنيع فإنه يقدم مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية البديلة للسياسات النيوليبرالية التي عجزت عن إنجاز التصنيع والتقدم الاجتماعي في الدول النامية. إذ يبين السجل التاريخي للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية القديمة وللتنمية في الدول حديثة التصنيع أن النجاح في تصنيع اقتصاداتها لم يتحقق إلا بفضل الحماية والدعم من خلال سياسة صناعية انتقائية تقوم على تطبيقها دولة تنموية نشيطة، وأن الشركات المملوكة للدولة كان- ولم يزل- لها دور مهم في التنمية، وأن حماية مسيرة التنمية من الصدمات الخارجية يقتضي تقييد تدفقات تحركات رؤوس الأموال الخاصة عبر الحدود،وأنه يلزم ضبط أسواق المال المحلية حتى تكون عوناً للنمو لا عبئاً عليه، وأن سياسات الاقتصاد الكلي – لاسيما سياسات سعر الصرف وأسعار الفائدة وسياسات مكافحة التضخم- يجب أن تصمم على نحو معزز لأهداف النمو والتشغيل والحماية الاجتماعية. وهذه السياسات واعدة فعلاً من المنظور التنموي، ولا يعيبها سوى أنها قدمت في غياب إطار تنموي شامل يمكن أن تندرج فيه بشكل متناسق، وذلك بما يوفر بيئة مناسبة لجني ثمارها.

ويتمثل البديل الصيني في جملة السياسات التي طبقتها الصين في حقبة ما بعد ماو تسي تونج، وبخاصة منذ 1978-1979 والتي مكنتها من تحقيق معدلات مبهرة للنمو الاقتصادي، وانخفاض كبير في نسبة الفقراء، وجعلت توافق بيجين يبرز كبديل لتوافق واشنطون. وبالرغم من اقتران هذه الإيجابيات بسلبيات لا يمكن التهوين من خطرها كازدياد التفاوتات في توزيع الدخل وتدهور أوضاع البيئة وغياب الحريات والخلل في التركيبة السكانية جراء تطبيق سياسة الطفل لواحد، فإن النموذج الصيني قد أثار غيرة الكثير من الدول النامية التي لم تزل حبيسة الدائرة الخبيثة للتخلف وجعلها تتطلع إلى تطبيقه. ومن أبرز ملامح النموذج الصيني: التدرج أو التغيير التدريجي،و التجريب المستمر والتعلم والتجديد والابتكار، ورأسمالية الدولة التنموية، و نظام سياسي سلطوي، و النمو المدفوع بالتصديرفي ظل انفتاح منضبط على السوق العالمي، والتحكم في النمو السكاني. ومن الواضح من هذه الملامح أنها تجمع بين نقاط تشابه(مثل التوجه الرأسمالي والنمو المدفوع بالتصدير) ونقاط اختلاف (مثل الدور الكبير للدولة والسياسة الصناعية) مع توافق واشنطون. ومع ذلك ثمة توقعات بأن توافق بيجين قد يؤول مستقبلاً إلى توافق واشنطون. ومما لا شك فيه أن النموذج الصيني يقدم دروساً مهمة للدول النامية، ولكن سيكون من الخطأ الجسيم محاولة استنساخ هذا النموذج بحذافيره. ذلك أن ما وقع في الصين كان محصلة ظروف خاصة بها، وكان مرتبطاً بتحولات في النظام الرأسمالي العالمي. كما أن سلطوية النظام السياسي لم تعد تتوافق مع روح العصر.

وتضم المجموعة الثانية من المقاربات التنموية ثلاثة بدائل سمتها الرئيسية هي التمرد على النموذج الغربي للتقدم. أولها ما يعرف بنموذج ما بعد التنمية. والفكرة الأساسية لهذا النموذج هي أن الغرب (الرأسمالي) استخدم "خطاب التنمية" من أجل ترويج نموذجه للتقدم ومن أجل مواصلة سيطرته على الدول

النامية واستغلالها لصالحه، وأن إقحام للنموذج الغربي للتقدم وما يرتبط به من قيم قد جاء على حساب تدمير الثقافات والقيم المحلية التي كان من الممكن توظيفها في إبداع نماذج بديلة للتنمية في الدول النامية. ويرى مفكرو ما بعد التنمية أن برنامج النقطة الرابعة لمعونات التنمية الذي طرحه الرئيس الأمريكي ترومان في يناير 1949 - وما تلاه من برامج لتقديم المعونات من جانب دول متقدمة أخرى ومن مؤسسات مالية دولية تتحكم في إدارتها دول المركز الرأسمالي – وما يتضمنه من مشروطيات كان الوسيلة التي استخدمتها الدول الرأسمالية المتقدمة لفرض النموذج الغربي للتقدم وترويج فكرة اللحاق بالغرب، وذلك للهيمنة على الدول النامية وضمان تبعيتها لها، أي لفرض نوع جديد من الاستعمار أو الإمبريالية. ومطلب "ما بعد التنمية" هو التخلص من مفهوم التنمية السائد منذ انتهاء الخرب العالمية الثانية وما صحبه من توجهات وبرامج عجزت عن تحقيق أي تنمية حقيقية للدول النامية، ووقف اتخاذ التنمية من جانب الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً ذريعة للهيمنة على الدول النامية.

ويدعو أنصار ما بعد التنمية لمقاربة جديدة للتنمية تقوم على الانطلاق من الثقافات والقيم المحلية، وعلى المزج بين المعارف المحلية والمعارف الحديثة ، وعلى استهداف إنشاء مجتمعات واقتصادات متحررة من هيمنة السوق ومن مركزية السلطة. ومن العناصر الأساسية لهذا البديل تشجيع الحركات الاجتماعية المحلية أو الشعبية، وإقامة العلاقات الاقتصادية على أساس التضامن والتبادلية أو العون المتبادل والاستدامة البيئية - وبخاصة من خلال أنماط للحياة تتجنب الإسراف والتبذير- مع تسيير المجتمعات المحلية على أساس الديمقراطية المباشرة. وهذه توجهات محمودة، ولكنها لا تكفي لتشكيل بديل تنموي متكامل. وهذا ما لا ينكره أنصار ما بعد التنمية. فهم يعترفون بأن مساهمتهم في تقديم البديل إنما تتمثل في أفكار أو توجهات يمكن أن تشكل لبنات لبناء نموذج بديل.

وثاني المقاربات المتمردة على النموذج الغربي للتقدم هي مقاربة التنمية المتمركزة حول الناس التي تشترك مع مقاربة ما بعد التنمية في الكثير من المنطلقات والمستهدفات كرفض الحضارة الغربية أو حضارة الحداثة، والدعوة إلى حضارة ما بعد المركزية الأوربية- الأمريكية، وكذلك رفض تنمية البلدان النامية على غرار النموذج الذي طبقته البلدان الصناعية القديمة. كما أن المقاربتين على صلة وثيقة بنظرية التبعية. وهما يشتركان أيضاً في نقد النيوليبرالية وممارسات الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها تجاه الدول النامية. وثمة سمات مشتركة بين ما تطرحه المقاربتان من بدائل، لاسيما التركيز على المجتمعات المحلية وتحبيذ تنميتها من خلال مشروعات صغيرة، والتشديد على استثمار التقاليد والقيم وأنماط الحياة المحلية. وفي الواقع أن الاختلافات بين المقاربتين تنصب على بعض التفاصيل أكثر مما تنصب على الجوهر وعلى المستهدف بخطابهما؛حيث تتوجه مقاربة مابعد التنمية بخطابها إلى الدول النامية في المقام الأول، بينما تستهدف مقاربة التنمية المتمركزة حول الناس بناء اقتصاد جديد يقوم على الأسس ذاتها في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، ومن أبرزها المزج بين المنظور الإيكولوجي ومنظور تنمية المجتمعات المحلية كأساس لتنظيم الاقتصاد والعناية بالبيئة في آن معاً بالارتكاز على مفاهيم التضامن والتعاون والاستدامة. وتلتقي أفكار التنمية المتمركزة حول الناس مع أفكار مثل الحضارة الإيكولوجية وحضارة الموجة الثالثة و"الصغير جميل"، وكذلك مع فلسفة غاندي والمقاربات الأخلاقية والنسوية.

وإذا كانت مقاربة التنمية المتمحورة حول الناس قد أصابت- شأنها شأن مقاربة ما بعد التنمية- في إعادة صياغة المنظور العام للتنمية(التمحور حول الناس والسعى للارتقاء بنوعية حياتهم، وألا يكون التقدم الاقتصادي على حساب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة ولا على حساب اتساع الفوارق بين الطبقات، مع ضرورة إفساح المجال لمشاركة الناس في صنع القرارات التي تمس حياتهم في إطار من الديمقراطية الحقيقية) إلا أنه قد جانبهما الصواب في اختيار الوسائل والسياسات، لاسيما التعويل المبالغ فيه على دور المشروعات الصغيرة التي تقام في المجتمعات المحلية، وميلها لاستبعاد التصنيع والمشروعات

الكبيرة، وكذلك المبالغة في شأن القيم والثقافات المحلية (فليست كلها بالضرورة مما يدعم التنمية). كما تفتقر هذه المقاربة إلى سياسات اقتصادية واجتماعية محددة يمكن أن تحقق أهدافها.

وثالث المقاربات المتمردة على نموذج التقدم الغربي هي مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تدعو لإقامة كيانات تنظيمية للإنتاج والتسويق والتمويل والخدمات التعليمية والصحية تكون الأولوية فيها للاعتبارات الاجتماعية والبيئية، بحيث تتقدم على اعتبارات الربحية والمصالح الخاصة الضيقة، ويكون غرضها الأساسي إشباع الحاجات الإنسانية وبناء القدرة على مقاومة ضغوط السوق وعلى سرعة التعافي من الأزمات الاقتصادية. وتعمل هذه الكيانات وفق مبادئ الطوعية والعمل الجماعي وخدمة المجتمع، والتضامن والتعاون والعدل الاجتماعي، والإدارة والرقابة الديمقراطية، والاستدامة البيئية. وهذه المقاربة على صلة قوية بالمقاربة الأخلاقية للاقتصاد. وهي تمثل نوعاً من الرد على توحش الرأسمالية ومظالم العولمة والعدوان على البيئة. وعموماً ينظر إلى حركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أنها بمثابة بديل لكل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. وبالرغم من وجود نماذج ناجحة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثل مؤسسة موندراجون التعاونية الأسبانية وبعض منشآت الأعمال ذات الطابع الاجتماعي، إلا أن تنامي هذا النوع من الاقتصاد وصموده في وجه المنافسة العاتية من جانب الشركات الكبرى متعدية الجنسيات، وتعزيز دوره في تحويل وجهة المجتمعات نحو أنماط للتنمية الإنسانية المستدامة، لم يزل مرهوناً باتخاذ سياسات عامة داعمة وتنقية البيئة المؤسسية من العراقيل التي تحد من انطلاقها وإنشاء مؤسسات للتمويل المناسب لطبيعة منظماتها. واحتمال تحقق ذلك ضئيل جداً في النظم الرأسمالية. وفي الواقع ان منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا تشكل نظاماً اقتصادياً متكاملاً في أي من الدول التي تتواجد فيها، وهي مجرد قطاع ثالث يعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص والقطاع العام. وبالرغم من سعي هذه المنظمات للمزاوجة بين هدفي الربح وخدمة المجتمع، فإن عملها في إطار نظام رأسمالي أساساً يجعلها عرضة لضغوط المنافسة مع المشروعات الرأسمالية الكبيرة، وهو ما قد يضطرها في صراعها من أجل البقاء إلى التركيز على البعد الربحي والتخلي بعض الشيء عن البعد الاجتماعي.

وناتي الآن للمجموعة الثالثة من المقاربات التنموية التي ارتبطت بمحاولات متعددة لتجديد مفهوم التنمية عبر ما يزيد على نصف قرن. من هذه المقاربات مقاربة الحاجات الأساسية ومقاربة التنمية المغايرة. فمنذ أواسط السبعينيات تركز الاهتمام على هدف إشباع الحاجات الأساسية الذي صار يدرج ضمن استراتيجيات ومقاربات متعددة للتنمية، لاسيما ضمن ما عرف بعقود الأمم المتحدة للتنمية. كما ظهرت دعوات إلى تركيز التنمية على البشر مع توسيع مفهوم الحاجات الأساسية ليشمل العمل والحريات والمشاركة، وإلى فك االرتباط الدول النامية بالنظام الرأسمالي العالمي، وإلى تنمية داعمة للاستقلال الوطني. وقد هوجمت هذه الأفكار بشراسة من جانب دول المركز الرأسمالي، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة. ومع ذلك فقد استمرت الحاجات الأساسية موضع اهتمام بعد سبعينيات القرن الماضي بوقت طويل، جنباً إلى جنب مع مبدأ الاعتماد على الذات.

وقد أكدت مقاربة التنمية المغايرة على مبدأ إشباع الحاجات الأساسية وأضافت إليها أربعة مبادئ أخرى، وهي أن التنمية يجب أن تنبع من قلب كل مجتمع وأن تتوافق مع قيمه وهويته الثقافية ورؤيته للمستقبل - وهذا هو المبدأ الذي ركزت عليه مقاربة ما بعد التنمية- وأن تنمية أي مجتمع يجب أن تعتمد أساساً على القوى الذاتية البشرية والمادية والثقافية لهذا المجتمع، وأن التنمية يجب أن تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وأن تراعي حدود الأعباء التي قد يفرضها الجيل الحالي على أجيال المستقبل، وأن التنمية تستوجب إصلاحات هيكلية من أجل تأمين الشروط اللازمة للإدارة الذاتية والمشاركة في اتخاذ القرارات من جانب كل من يتأثرون بها. وإلى جانب هذه المبادئ الخمسة تضمنت مقاربة التنمية المغايرة توكيد قيمة الإنصاف، والتشديد على الحاجة نظام اقتصادي عالمي جديد من أجل التصدي للفجوة المتزايدة الاتساع بين الشمال والجنوب. وبالرغم من أن أن الكثير من المفاهيم والمصطلحات التي أطلقتها مقاربة

التنمية المغايرة قد دخلت الخطاب التنموي المعاصر- كالاستدامة والمشاركة والإنصاف، إلا أنها لم تترجم بعد إلى ممارسات على أرض الواقع.

ومن المقاربات التي استندت إلى تجديد مفهوم التنمية مقاربة التنمية المستدامة ومقاربة التنمية البشرية ، اللتين اندمجتا فيما بعد في مقاربة مشتركة للتنمية البشرية المستدامة على النحو الظاهر في صياغة الأهداف الإنمائية لما بعد 2015: أجندة 2030 للتنمية المستدامة. وقد انعكس اتساع مفهوم التنمية ومفهوم الاستدامة بجلاء في تعدد أهداف هذه الأجندة تعدداً كبيراً لتصل إلى 17 هدفاً تتصل بقضايا الفقر والجوع والصحة والتعليم والمرأة والمياة والطاقة والنمو الاقتصادي والتشغيل والتصنيع والمساواة والمشاركة وغيرها من القضايا التي تشغل دول العالم على اختلاف حظوظها من التقدم أومن الثراء. ومن الأمور الجديرة بالتأمل في مسيرة مقاربة التنمية البشرية إحلال المفهوم الأوسع لتوسيع الحريات محل توسيع الخيارات(وهو يشمل المشاركة النشطة في تشكيل النمو على نحو منصف وقابل للاستدامة)، وامتزاج التمية البشرية بالتنمية المستدامة(فالتقدم المحرز في التنمية البشرية مهدد بالتلاشي ما لم تتخذ خطوات عالمية لتقليل المخاطر البيئية واللامساواة).

ويلاحظ أن تقرير التنمية البشرية ينفي وجود طريق وحيد للتنمية البشرية المستدامة، وهو ما يرجع إلى طبيعة الإطار الفكري للتنمية البشرية من حيث انطباقه على كل الدول، الغني منها والفقير، وعلى كل الناس. ومع ذلك فإن ثمة انحيازاً مضمراً لآلية السوق التي يشك في قدرتها على انجاز تنمية بشرية أو مستدامة. ومن المفارقات اللافتة للنظر ان افكار التنمية البشرية والتنمية المستدامة قد انتعشت وتطورت حتى اندمجت في فكرة واحدة وهي التنمية البشرية المستدامة، وذلك في الوقت الذي راجت فيه السياسات النيوليبرالية، وانتشر تطبيق ما يعرف بتوافق واشنطون، لاسيما في الدول النامية. وهي سياسات لا يمكن وصفها بأنها معززة للتنمية البشرية أو داعمة للاستدامة. وهو ما يظهر أننا نعيش في مجتمع دولي يعاني انفصاماً في الشخصية: فهو يتشدق بكلام جميل عن تنمية الإنسان وتعزيز كل ما هو خير فيه وحماية البيئة التي يعيش فيها، ولكنه يمارس سياسات تعجز عن استئصال الفقر وتزيد الأغنياء غنى وتزيد الفقراء فقراً، وتكرس في البشر نوازع التنافس الشرس على جني الأرباح ومراكمة الثروات، فضلاً على إلحاقها مخاطر بيئية جسيمة بالعالم.

ومما لا شك فيه أن الامتزاج بين "البشرية" و "الاستدامة" على مستوى المفهوم ينم عن تطور منطقي محمود في مقاربة التنية. ففي الحقيقة أن التنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية حقاً – أي إنسانية- إذا كانت تنمية مؤقتة أو عابرة ومفتقرة للعناصر التي تكفل لها القدرة على التجدد الذاتي، إما لاعتمادها الكبيرعلى عوامل خارجية مواتية لا يعول على استمرارها، وإما لاستنزافها الثروات الطبيعية غير المتجددة. كما أنه لا معنى للاستدامة إذا كانت لا تغطي كل أبعاد التنمية البشرية، وتقتصر على بعدها البيئي. غير أن ثمة مشكلة في تعميم مفهوم التنمية- سواء أكانت بشرية أم مستدامة أم بشرية مستدامة- بحيث أنه صار مفهوماً يخص جميع الدول على اختلاف مراحل تقدمها. كما صار لفظ Development يستخدم بمعنى "التطور"- وهو مفهوم واسع يمكن تطبيقه على كل الدول، بينما كان المعنى المتعارف عليه لوقت طويل هو التنمية- باعتبار الأخيرمفهوما يخص الخروج الإرادي من أوضاع التخلف والتبعية. إن هذا النهج يؤدي إلى "تمييع" قضية التنمية، كقضية تخص دول الجنوب- وذلك دون إغفال دورالشمال في صنع هذه المشكلة ودون إغفال الدور الواجب قيامه به لمساعدة الجنوب في الخلاص من تخلفه. ولذا فإن التصدي لمشكلات التخلف والتبعية في الجنوب لا يستدعي هجر المفهوم الواسع والمتكامل للتنمية كتنمية بشرية مستدامة، وإنما يقتضي الاستناد إلي هذا المفهوم في صياغة مقاربة قابلة للتطبيق على دول الجنوب تنبني على إدراك عميق للأسباب التاريخية للتخلف والعوامل المؤدية لاستمراره. وهو ما يقتضي عدة أمور أبرزها إضافة مبدأ الاعتماد على الذات ومبدأ الدولة التنموية والتخطيط الشامل كمبادئ حاكمة لعملية التنمية. كما أنه يقتضي تفادي غموض

أو عمومية وسائل التطبيق بتحديد السياسات العامة اللازمة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة ومعتمدة على الذات في آن معاً. وهذا ما تحققه مقاربة التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات.

وتقوم مقاربة التنمية المستقلة على ست ركائز، وهي: الاعتماد على الذات بالنهوض بالقدرات البشرية للسكان وبالرفع الكبير لمعدل الادخار المحلي- الدولة التنموية والتخطيط القومي الشامل- المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة- انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج- التعاون بين دول الجنوب على شتى الجبهات تحقيقاً لمبدأ الاعتماد الجماعي على الذات- مراعاة متطلبات الاستدامة بالمعنى الواسع. وبالرغم من أن نموذج التنمية المستقلة على درجة عالية من الجاذبية، إلا أن تطبيقه ليس بالأمر اليسير. ولذا فمن المهم إدراك ما قد يعترض تطبيقه من صعوبات، وإلانتباه أيضاً إلى الشروط الواجب توافرها لحسن تطبيقه. ومهما يكن من أمر فإن ما يواجه تطبيق نموذج التنمية المستقلة من تحديات وصعوبات لهو أهون كثيراً وأقل كلفةً مما يصاحب تطبيق النموذج النيوليبرالي من اضطرابات اقتصادية ومظالم اجتماعية وأضرار بيئية وعلاقات تبعية.

4- استخلاصات وملاحظات ختامية

اشتملت خاتمة الكتاب على بعض الاستخلاصات المبنية على نتائج المقاربات البديلة والتي يعتقد أنها ذات فائدة للبحث الاقتصادي وصنع السيات. وهي تتعلق بثلاثة أمور. أولها: فهم السلوك الاقتصادي ونمذجة النظم الاقتصادية. وثانيها: أدوار كل من السوق والتخطيط والدولة والعلاقات بينها. وثالثها:المنج المناسب للتنمية.

كما تضمنت الخاتمة تساؤلاً بشأن ما إذا كانت جملة الانتقادات والمقاربات البديلة قد أسفرت عن تجديد فعلي لعلم الاقتصاد. وقد ظهر أنه بالرغم مما وفرته المقاربات البديلة من لبنات لبناء علم اقتصاد جديد، فإن عملية البناء لم تكتمل بعد. واقترحت مجموعة من الأسس الواجب مراعاتها للتسريع بعملية البناء.

وأخيراً طرحت الخاتمة قضية دور الاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد. وقد تبين أن هذا الدور محدود جداً، ويكاد ينحصر في فرع التنمية وفرع التكامل الاقتصادي. كما تبين أن زيادة الإسهام العربي في تجدبد علم الاقتصاد مرهونة بمعالجة أسباب ضعف هذا الإسهام، وفي مقدمتها ضعف نظم التعليم وركود بيئة البحث العلمي، والتبعية العلمية والثقافية، وغياب الديمقراطية.